A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

PROVISIONAL

A/44/PV.40
14 November 1989

ARABIC

الدورة الرابعة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الاربعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاربعاء ، ٢٥ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٩ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد جايا (بروني دار السلام)
(نائب الرئيس)

شع : السيد لوهيا (بابوا غينيا الجديدة)
(نائب الرئيس)

- تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية
(أ) مذكرة من الامين العام بإحالة تقرير الوكالة
(ب) مشروع القرار

- تنظيم العمل

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألاّ تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي إرسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

لغياب الرئيس ، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد جايا (بروني دار السلام) .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٥

البند ١٤ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

(أ) مذكرة من الأمين العام بإحالة تقرير الوكالة (A/44/450)

(ب) مشروع القرار (A/44/L.18)

السيد أميغ (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أولا أن أبلغ المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، باسم المجموعة الأوروبية ودولها الاعضاء الاثنتي عشرة ، الشكر على نوعية تقريره السنوي عن أنشطة الوكالة في عام ١٩٨٨ والعرض الذي قدمه اليوم في الجمعية العامة .

وأعبّر مرة أخرى عن تأييدنا المستمر لأغراض الوكالة ، وهي تعزيز التعاون الدولي في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، وفي توفير الصحة والرفاهية للشعوب في جميع أنحاء العالم ، والمساعدة في منع انتشار الأسلحة النووية .

واهتمام المجموعة الأوروبية لعمل الوكالة هو انعكاس للمكانة التي تشغلها الطاقة النووية في حياة كثير من المواطنين الأوروبيين . ويسرني في هذا الصدد أن أثني على العمل الذي قامت به الوكالة لضمان الاستخدام الآمن والكفء للطاقة النووية في مجالات معينة تهم أعضاء المجموعة بصفة خاصة .

وفيما يتعلق بهيكل التقرير المقدم إلينا ، أؤكد قبل كل شيء موافقتنا على برنامج الوكالة للمساعدة والتعاون في المجالين الفني والعلمي . وتعلق الدول الاثنتا عشرة أهمية خاصة على أنشطة الوكالة ، التي تسهم هذه الدول فيها بدور كبير ، من أجل تمكين البلدان النامية التي ترغب في ذلك من الحصول على المساعدة في مجالات متنوعة مثل استخدام النظائر المشعة ، واستخدام الإشعاع في الزراعة أو الصناعة ، وأمان الهندسة النووية ، بل وفي مجالات الصحة والبحوث الأساسية .

فهذه البرامج التي ووفق في عام ١٩٨٨ على استمرارها بالرغم من الصعوبات المتوقعة في الميزانية ، هي تعبير عن مساهمة التكنولوجيا النووية في سعينا من أجل الصحة والرفاهية في أنحاء كثيرة من العالم .

وفي مجال الطاقة النووية ، فإني أشير إلى الدور المتزايد الذي يقوم به هذا النوع من الطاقة في مجموع إنتاج الكهرباء في دول المجموعة . فقد ارتفعت النسبة إلى ٣٣,٩ في المائة في عام ١٩٨٨ بعد أن كانت ١١,٧ في المائة في عام ١٩٨٠ . ومن شأن ذلك أن يلقي على عاتق المجموعة الأوروبية مسؤوليات خاصة فيما يتعلق بالطاقة النووية ، لا نحو مواطنيها وحدهم ، بل ونحو المجتمع الدولي بأسره أيضا .

والدول الاثنتا عشرة تعطي مكان الأولوية للتعاون الدولي في مجالي الأمان والوقاية من الإشعاع ، وترحب بالأولوية التي يحظى بها هذان المجالان في برنامج الوكالة . وينبغي أن تبقى هاتان القضيتان في مقدمة اهتمامات الوكالة ، وأن تُضاعف في السنوات المقبلة الجهود التي تبذلها في هذا الميدان منذ ١٩٨٦ ، والتي استمرت في ١٩٨٨ . ومن الأمثلة على الإنجازات الهامة للوكالة في هذا المجال ، ما قامت به من تنقيح المدونة المتعلقة بمعايير الأمان النووي ، وتشكيل البعثات المعنية بأمان التشغيل ، وأعمال الفريق الاستشاري الدولي المعني بالأمان النووي .

وأود أن أؤكد على اهتمامنا الثابت بأنشطة الوكالة ودعمنا لها فيما يتعلق بالتحكم بالنفايات . إن التحكم في مشكلة النفايات النووية - وهي مشكلة يعيها الرأي العام تماما - ستظل تتطلب تعاونا دوليا وثيقا في المستقبل . ونلاحظ بارتياح الدور المفيد الذي اضطلعت به الوكالة للتوصل إلى توافق في الآراء حول المبادئ التي ينبغي تطبيقها في معالجة هذه النفايات ذات الفعالية العالية . وفي هذا الصدد ، نرحب بإنشاء اللجنة الدولية الاستشارية للتحكم بالنفايات المشعة ، التي تتمثل مهمتها في وضع المبادئ التوجيهية وتقديم المشورة في هذا المجال .

أود أيضا أن أعبر عن التقدير ، بالنيابة عن المجموعة للجهود التي تبذلها الوكالة لضمان تحقيق التقدم فيما يتعلق بمسألة المسؤولية عن الأضرار الناجمة عن وقوع حادث نووي . وقد كان اعتماد البروتوكول المشترك المعني بالمسؤولية المدنية ، في أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، خطوة هامة في هذا العمل .

ولكي نؤكد على الأهمية التي توليها الدول الاثنتا عشرة لمسائل السلامة ، فقد قدمنا ، وللمرة الأولى ، إلى المؤتمر العام للوكالة في ١٩٨٩ مشروع قرار يتناول كل جوانب عمل الوكالة في هذا المضمار . والقرار ، الذي أشار بشكل خاص إلى ضرورة قيام حوار في المستقبل حول المفاعلات ، قد اعتمد بتوافق الآراء .

وبعد أن بيَّنتُ موافقة المجموعة على أنشطة الوكالة وعزمها الثابت على الحفاظ على الأولوية القصوى لتلك الأنشطة ، أودُّ التأكيد على الأهمية التي توليها الدول الاثنتا عشرة لنظام الضمانات . وترى الدول الأعضاء في الاتحاد أن تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية يجب أن يكون جزءا لا يتجزَّأ من الإجراءات اللازمة لوقف خطر انتشار الأسلحة . ونأمل بأن هذا التوازن الضروري سيحافظ عليه ويعزز خلال المناقشات الدولية التي ستجري في الشهور المقبلة ، ولاسيما أثناء المؤتمر الاستعراضي الرابع للأطراف في معاهدة عدم الانتشار . إن الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية ، سواء كانت طرفا في هذه المعاهدة أم لم تكن ، لن تقصِّر ، طبقا لمبادئ سياستها الخارجية في المجال النووي ، في تقديم مساهمتها النشطة في المناقشة .

وتعتقد المجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها أن نظام الضمانات في الوكالة ، وهو عنصر رئيسي فعال في نظام دولي لعدم الانتشار ، ينبغي تطبيقه على أوسع نطاق ممكن . إن الدول الاثنتي عشرة تعرب عن أملها مرة أخرى بأن جميع الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية ستُخضع منشآتها النووية طوعا لمعايير نظام الضمانات الذي تطبقه الوكالة .

ولقد لاحظنا بارتياح أن جميع المواد النووية الخاضعة لضمانات الوكالة هي مواد تستخدم في الأغراض السلمية . وفي هذا الصدد ، فإننا نؤكد على ثقتنا بكفاءة المنظمة وموظفيها والأساليب المتبعة في دائرة الضمانات .

ومن الأحداث الهامة التي سجلت في عام ١٩٨٨ إبرام اتفاق ضمانات مع الصين ، وهذا أكمل سلسلة الاتفاقات الطوعية بين الوكالة والدول النووية الخمس الأعضاء الحائزة على الأسلحة النووية .

وفي مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية أيضا . لا بد لنا من التفكير على المدى الطويل . وبالإضافة إلى مجال مشكلة النفايات الضارة ، التي ذكرتها توا ، ينبغي أن أنوه بميدانين بدأت الوكالة أو واصلت فيهما سنة ١٩٨٨ دراسات عن الاستخدامات المقبلة .

فيما يتصل بالدراسات المعنية بالانصهار النووي الحراري المحكوم ، بلغت الوكالة مرحلة جديدة بإنشاء المجلس الدولي لمشروع المفاعل التجريبي النووي الحراري الدولي وعقد الاجتماع الافتتاحي له . ولاشك في أن التعاون الدولي بشأن مشروع طموح كمشروع المفاعل التجريبي النووي الحراري يشجّع تشجيعا كبيرا جميع مَنْ سيعملون في شتى أنحاء العالم في هذا النوع من الطاقة في المستقبل .

وعكفت الوكالة أيضا على معالجة المشاكل المتعلقة بحماية البيئة والمخاطر الناجمة عن الاحترار العالمي للغلاف الجوي . وقيامها بالنظر في إمكانية تحقيق تنمية مستديمة ورشيدة بيئيا يمكن أن يشكل منطلقا للدراسات التي سيضطلع بها بنشاط في هذا الميدان الهام .

مع ذلك ، يجدر بالذكر أن بعض المشاكل ستظل ماثلة ، مثلما ظلت في السنوات الماضية ، ويمكن أن تؤثر على الظروف التي تعمل فيها الوكالة . إن التأخير في دفع بعض المساهمات في الميزانية العامة مرة ثانية في سنة ١٩٨٨ تسبب في ظهور صعوبات مالية مقلقة . إن من مصلحة جميع الدول الأعضاء أن تتلقى الوكالة في الوقت المناسب الأموال التي وعدت تلك الدول بدفعها لها . إن دول المجموعة الأوروبية تعرب مرة أخرى عن قلقها من تورط اللجنة في مسائل ذات طبيعة سياسية هي من اختصاص هيئات أخرى . فهذا يعرِّض للخطر دور الوكالة في القيام بمهمتها القانونية في النهوض بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية .

وختاما ، أود أن أؤكد على رغبة دول المجموعة الأوروبية في تطوير واستمرار التعاون الوثيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في جميع ميادين الاستخدام السلمي للطاقة النووية والآمال الصادقة بنجاحها التي تلازم تلك الرغبة .

السيد هوهنفلنر (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن أنشطتها لعام ١٩٨٨ يتيح لنا فرصة طيبة للثناء على الفعالية والكفاءة المثالية للوكالة ضمن منظومة الأمم المتحدة . واضطلعت الوكالة ، في معرض الوفاء بولايتها ، بدور حاسم الأهمية سواء كعامل حفّاز في وضع معايير السلامة وإجراءات قواعدية أخرى تستهدف تعزيز السلامة في تسخير الطاقة النووية أو في تطبيق الضمانات . هاتان مهمتان رئيسيتان تقوم بهما الوكالة - وهما مهمتان على جميع الدول الأعضاء ، أيّا كانت مواقفها الوطنية بالنسبة لاستخدام الطاقة النووية في توليد الكهرباء ، أن تمنحها الدعم ، لأن التعاون الدولي المطرد وحده يوفر لنا الوسيلة لتخفيض الأخطار الكامنة في استعمال الطاقة النووية . ووفد بلادي يلاحظ بعين الرضى الجهود المستمرة والإبداعية التي تقوم بها الوكالة في هذا الصدد .

من دواعي السرور الشديد أن ننتهز هذه الفرصة كي نعرب عن تهانئنا للسيد بلكس على تعيينه مديرا عاما للوكالة لفترة أربع سنوات أخرى . ونحن على اقتناع أن

الوكالة ستواصل ، تحت إمرته وقيادته ، جهودها في البحث عن حلول للعديد من المسائل المتنوعة التي لم تجد حلا بعد والناجمة عن تسخير الطاقة النووية .

من المعروف جيدا لجميع المجتمعين هنا أن النمسا لا تنتمي إلى مجموعة الدول التي تضع ثقتها في الطاقة النووية كوسيلة لتلبية الطلب العالمي المتزايد على الطاقة . وعلى الرغم من هذا الرفض لاعتبار الطاقة النووية علاجا ناجعا لكل النواقص في قطاع الطاقة ، فإننا نقدم دعمنا وتشجيعنا الكاملين للمهام الرئيسية التي تضطلع بها الوكالة .

وبالضبط في هذه المجالات ، المتصلة اتصالا مباشرا بالشواغل التي أعرب عنها النمساويون : ألا وهي سلامة استخدام القوة النووية ووضع نظام لمعالجة جوانب النقص التي لا بد وأن تعتري السلامة النووية - فإن العمل الواعي والمتقن الذي أدته الوكالة عمل منقطع النظير ويستحق تشجيعنا الكامل .

يقع برنامج السلامة النووية في أعلى سلم الأولويات بين أنشطة الوكالة التي تتناول مختلف جوانب القوة النووية . ونلاحظ مع الارتياح مواصلة الوكالة على مدى السنوات العشر الماضية مسعاها بنجاح لصياغة مبادئ إرشادية ومدونات ممارسة وقواعد سلامة بشأن قضايا مثل الحماية الفعلية للمواد النووية ، ونقل الفضلات المشعة ، والتخلص من الفضلات العالية الاشعاع في جوف الأرض .

وفي هذا السياق ، نود أن نكرر الإعراب عن رأينا في أنه يتعين من أجل أن تصبح معايير السلامة النووية هذه فعالة على صعيد دولي أن تطبق هذه المعايير بصورة عامة وأن تكون ذات طابع إلزامي عالمي . وعلى ضوء آثار استخدام الطاقة النووية التي تتعدى الحدود الوطنية ، فإننا لا نقبل الحجة القائلة بأن السلامة النووية تقع خارج نطاق النظام الدولي بحكم كونها مسؤولية وطنية محضة وتقع ضمن الولاية الوطنية فقط . ويحدونا أمل صادق أن يتسنى حشد الإرادة السياسية اللازمة لهذه القضية الأساسية .

في ضوء حقيقة أنه لا يمكن استبعاد وقوع الحوادث ، فإن النمسا مهتمة بشكل خاص في تخفيض احتمال وقوعها وذلك ليتسنى تقليص احتمال أن تؤدي إلى كوارث لا يمكن السيطرة عليها . وعلاوة على ذلك ، فإن النمسا مقتنعة اقتناعا راسخا أنه يتعين تقديم مزيد من التشجيع لنظام مسؤولية عالمي يضمن مصالح الأطراف المتضررة . ولا ينبغي لهذا النظام أن يقتصر على تعديل نظم المسؤولية المدنية القائمة فقط ، بل أن يأخذ في الحسبان أيضا المسؤولية الكلية للدولة القائمة بالتشغيل عن الضرر النووي الذي يتعدى حدودها . لأنه على ضوء الآثار المأساوية المحتملة للحوادث النووية ، التي تلحق الضرر لا بعدد كبير من الأفراد فحسب بل بالبيئة بصورة عامة

أيضا ، فإن وضع صك شامل كهذا فقط من شأنه أن يخدم المصالح المشروعة لجميع الأطراف المعنية . ومن ثم ، ينبغي للمسؤولية المدنية أن تستكمل على وجه السرعة بنظام مسؤولية الدولة .

لهذا السبب شاركت استراليا بحماس في الفريق العامل الذي شُكِّل لأول مرة في حزيران/يونيه هذا العام ونيطت به مهمة دراسة جميع جوانب المسؤولية عن الضرر النووي . وإنشاء الفريق العامل المفتوح العضوية هذا له أهمية بالغة في هذا الصدد ويستحق دعمنا الكامل .

تعلق النمسا أهمية كبيرة على أنشطة الوكالة في مجال المساعدة والتعاون التقنيين التي تستهدف مساعدة الدول الأعضاء في الاستفادة من المعايير والتطورات الصناعية ومن التقدم والخبرات المكتسبة في المجالين العلمي والتكنولوجي .

حيث أننا في فترة دخلت فيها عملية نزع السلاح عهدا جديدا يتسم باحتمالات أوسع وآفاق أبعد مدى ، فإن من الملائم أيضا أن نتذكر دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفها وكالة للتحقق من تحديد الأسلحة . وسيوفر مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية القادم ، الذي سيعقد عام ١٩٩٠ ، فرصة لتوجيه اهتمام المجتمع الدولي إلى الدور الهام الذي تقوم به الوكالة الآن ، وستقوم به في المستقبل ، في هذا المجال .

السيد زاخمان (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفد الجمهورية الديمقراطية الالمانية أن يشكر السيد بليكس ، مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية على عرضه المفيد لتقرير الوكالة لعام ١٩٨٨ . ونود أيضا أن نعرب عن أحر تهانينا للسيد بليكس على إعادة انتخابه مديرا عاما للوكالة .

يتسم الوضع الحالي بإحراز تقدم في نزع السلاح ، لا سيما في المجال النووي . وتبعا لذلك فإن ظروف استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية ، وبالتالي ظروف أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ستتحسن دون شك على المدى الطويل . كما أن المعاهدة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

لإزالة قذائفهما المتوسطة المدى والأقصر مدى يجري تنفيذها . وقرار الاتحاد السوفياتي بالتوقف عن انتاج اليورانيوم العالي الإثراء للأغراض العسكرية وإيقافه مفاعلات البلوتونيوم ينطوي على أهمية كبيرة في نزع السلاح النووي ويساعد على تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية .

ولاحظنا باهتمام أيضا إيقاف الولايات المتحدة مفاعلاتها لانتاج البلوتونيوم والتريتيوم من الفئة المستخدمة في صناعة الأسلحة . ألم يحن الوقت بعد لإبرام اتفاق دولي لوقف وحظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض التسلح ؟ فمن شأن خطوة كهذه ، مقرونة بحظر شامل لتجارب الأسلحة النووية ، أن تحسن الظروف المواتية لنزع السلاح النووي إلى حد كبير .

تثني الجمهورية الديمقراطية الالمانية على الدور النشط الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتدعيم نظام عدم انتشار الأسلحة النووية وتشجيع التعاون العالمي المفيد للجميع في مجال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وفي مجال تطوير إدارة الطاقة النووية .

إن عدم انتشار الأسلحة النووية لا يزال شرطا هاما مسبقا لاستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية . والمؤتمر الاستعراضي الرابع القادم لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية سيوفر فرصة لتبادل الآراء على نطاق واسع بشأن جميع أجزاء المعاهدة . وينبغي أن يكون الهدف توسيع دائرة المشاركين لتقوية المعاهدة من جميع جوانبها وضمان المزيد من إعمالها .

من الأمور الهامة لتعزيز المعاهدة ابرام اتفاقات جديدة بشأن الحد من الأسلحة ونزع السلاح في المجال النووي . ومن أهم أمور عصرنا إبرام معاهدة سوفياتية أمريكية بتخفيض أسلحة هذين البلدين الهجومية الاستراتيجية بمقدار ٥٠ في المائة وفرض حظر على التجارب النووية . وينبغي لعملية نزع السلاح أن تشتمل أيضا على الأسلحة التكتيكية . والجمهورية الديمقراطية الالمانية تدعو مع أغلبية كبيرة من الدول الى انضمام جنوب افريقيا واسرائيل الى معاهدة عدم الانتشار والى إخضاع جميع أنشطتهما

النووية لنظام ضمانات الوكالة فورا . ولذلك ، فاننا نرحب بالمعلومات المتبادلة التي عممتها الدول الوديعة للمعاهدة في دورة المؤتمر العام للوكالة الثالثة والثلاثين بشأن استئناف المفاوضات مع جنوب افريقيا بغية انضمام الاخيرة الى المعاهدة ، ونتوقع ردا مبكرا وايجابيا من جانب جنوب افريقيا . كما أن الدراسة بشأن مختلف أساليب تطبيق نظام ضمانات الوكالة في الشرق الاوسط التي أجرتها الوكالة توفر إسهاما قيّما صوب تطبيق قرار الجمعية العامة ٦٥/٤٣ ، وينبغي اخذها بعين الاعتبار لدى صياغة مسودة الدراسة بشأن التدابير التي ستتخذ .

إن ضمانات الوكالة هي أهم ما يكفل عدم انتشار الأسلحة النووية . ويجب المحافظة على المستوى العالي لإمكان الاعتماد على الضمانات وفعاليتها ، وينبغي توفير وسائل التمويل اللازمة .

وقد لاحظنا في التقرير ، مع الاهتمام ، أن الوكالة لم تكشف في عام ١٩٨٨ ، كما في الأعوام السابقة ، أية وقائع تدل على تحويل المواد والمرافق الخاضعة للضمانات الى صناعة الأسلحة النووية ، أو أية أغراض عسكرية أخرى أو لصناعة أجهزة للتفجير النووي . ومع ذلك ، يجب ألا نغفل عن أن هناك عقبات في طريق نظام الضمانات النووية . والى جانب تسوية المشاكل المالية ، نرى أنه من الملح إبرام اتفاقات التحقق المعلقة ، وخضوع الأنشطة النووية لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية للضمانات النووية . وسوف تفي الجمهورية الديمقراطية الالمانية في المستقبل أيضا بالتزاماتها إزاء الوكالة ، وستعمل على تعزيز نظام ضمانات الوكالة عن طريق برنامجها للدعم .

ويوضح التقرير عن عام ١٩٨٨ الجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية والدول الأعضاء فيها لزيادة دعم التعاون الدولي في مجال الأمان النووي ، والوقاية من الإشعاعات ، ومما يدعو للارتياح أن هناك زيادة في عدد الدول الأطراف في الاتفاقية الخاصة بالإبلاغ المبكر عن وقوع حادث نووي . والاتفاقية الخاصة بالمساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو إشعاعي . وفيما يتعلق بالجمهورية الديمقراطية الالمانية فقد كثفت جهودها لتعزيز الأمان النووي سواء في الإطار الوطني أو الإطار الدولي ، وأبرمت منذ عام ١٩٨٧ اتفاقات ثنائية مع ست دول خاصة بتبادل المعلومات بشأن الوقاية من الإشعاعات . ومنذ وقت قريب أبرمت اتفاقية ثلاثية بين الجمهورية الديمقراطية الالمانية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وجمهورية المانيا الاتحادية تتعلق بالمسائل ذات الصلة بالأمان النووي .

وينبغي أن نثني على الاستعراض الذي أجرته الوكالة للتوصيات المتعلقة بالوقاية المادية للمواد النووية ، وعزمها على نشر تلك التوصيات . وينبغي أن ينضم

المزيد من الدول الى الاتفاقية الخاصة بالوقاية المادية للمواد النووية لإضفاء الطابع العالمي عليها . وقد تسلم بلدي بالارتياح الاتفاق الذي تم التوصل اليه بين الوكالة والاتحاد العالمي لمستخدمي الطاقة النووية ، بغية توفير دفعة قوية جديدة لانشطة كلتا المنظمتين من أجل تعزيز الأمان النووي . وهناك أهمية كبرى لمعايير الأمان النووي التي نُقحت في العام الماضي . وتستخدم الجمهورية الديمقراطية الالمانية تلك المعايير كأساس لما تضعه من أحكام لأمان مفاعلاتها النووية .

وفيما يتعلق ببرنامج الوكالة في ميدان الأمان النووي والوقاية من الإشعاعات ، والنهوض بالتعاون الدولي في الاستخدامات السلمية المأمونة للطاقة النووية ، ينبغي للوكالة أن تتبنى الأفكار التي قدمها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في الدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر العام بشأن إنشاء مركز بحوث في تشيرنوبل تحت رعاية المنظمة خاص ببناء أجيال جديدة من المفاعلات الذرية ، وعقد مؤتمر يعنى بالمسائل ذات الصلة بالطاقة النووية وحماية البيئة .

ومن رأي الجمهورية الديمقراطية الالمانية أن برنامج المساعدة التقنية من أهم الانشطة التي تقوم بها الوكالة ، وعلى مدى السنوات العشر الماضية كانت هناك زيادة مطردة في نطاق البرنامج ، نظرا لنظام الأرقام الإرشادية التخطيط ، والتبرعات الطوعية بالعملات المحلية ، وسوف تسهم الجمهورية الديمقراطية الالمانية في هذا البرنامج في المستقبل أيضا ، وذلك بتوفير المعدات والوثائق وتدريب الدارسين والعلماء من البلدان النامية ، وتنظيم دورات تدريبية وجولات دراسية ، وإرسال الخبراء .

وختاما ، اسمحوا لى أن أعلن أن الجمهورية الديمقراطية الالمانية تؤيد مشروع القرار A/44/L.18 تأييدا كاملا .

السيد أحمد (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : درس وفد باكستان تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن عام ١٩٨٨ بعناية . وقبل أن أعلق على التقرير أود أن أهنئ المدير العام للوكالة السيد هانز بليكس على بيانه الشامل

القوي عن انشطة الوكالة خلال العام الماضي . وأود أن انتهز هذه الفرصة لاثني على السيد بليكس وزملائه لإخلاصهم للوكالة وتفانيهم في النهوض بمسؤولياتها والسعي لتحقيق أهدافها .

وتعلق باكستان أهمية كبيرة على أعمال الوكالة وأهدافها . فقد أسهمت المساعدة التي تقدمها للدول الاعضاء في مجال استخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية إسهاما قيما في جهود تلك الدول الإنمائية وفي رفاهية شعوبها . وقد استفادت بلدان نامية كثيرة ، ومن بينها باكستان ، من تعاونها مع الوكالة .

إن الاستنزاف السريع للمصادر العالمية من الوقود الإحفوري ، وتزايد الاخطار التي تهدد بيئتنا ، والدلائل التي لا تخطئ على الكارثة الايكولوجية التي تواجه البشرية ، كل هذا قد أكد أهمية الطاقة النووية وإمكانياتها باعتبارها مصدرا للكهرباء . وفي حالة باكستان ، أود أن أذكر هنا أن ثروتنا المحدودة من الغابات في الإقليم الشمالي الغربي قد خربت على نحو خطير بسبب تدفق أكثر من ثلاثة ملايين لاجئ من افغانستان المجاورة في السنوات الاخيرة .

ويتضح حجم الازمة التي تعانيها باكستان والبلدان النامية الاخرى في ميدان الطاقة من أن البلدان النامية ، التي تضم ثلثي سكان العالم ، لا تستهلك أكثر من ١٦ في المائة من الطاقة التجارية ، على حين تستهلك البلدان المتقدمة ، التي تضم أقل من ثلث سكان العالم ، ٨٤ في المائة من طاقة العالم . وتستهلك الولايات المتحدة وحدها ٢٦ في المائة : إذا أريد للبلدان النامية أن تنجو من الفقر ، فمن الواضح أن الشرط المسبق لذلك هو تنمية جميع ما لديها من موارد للطاقة . وستكون هناك حاجة الى استخدام مرافق كل من الطاقتين : التقليدية والنووية للتغلب على النقص الشديد في الطاقة في البلدان النامية .

ونحن نقدر الجهود المتواصلة التي تبذلها الوكالة للمساعدة في تعزيز البنية الأساسية اللازمة للتخطيط لمشاريع الطاقة النووية وإنشاء هذه المشاريع وتشغيلها في البلدان النامية ، وذلك من خلال عقد دورات تدريبية أقاليمية ووطنية وإقامة مشروعات للتعاون التقني . وأودّ أن أثني على الوكالة للمساعدة التي تقدمها للبلدان النامية بشأن تقييم الدور الذي تلعبه الطاقة النووية في خطط الطاقة الوطنية لتلك البلدان ، وتوفير الطرق التقنية النووية في مجالات الأغذية والزراعة والطب والعلوم الطبيعية التي ثبتت فائدتها الجمة في الجهود التي تبذلها تلك البلدان لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ويود وفدنا أن يسجل تقديره البالغ للمساعدة والمشورة اللتين تقدمهما الوكالة إلى باكستان في تصميم برامجها لتوليد الطاقة النووية التي تحتاج إليها بسبب ما يعانيه بلدنا من نقص شديد في موارد الطاقة غير المتجددة .

ووفقا لتقرر الوكالة عن عام ١٩٨٨ زاد إجمالي القدرة العالمية على توليد الكهرباء من الطاقة النووية بحوالي ٤,٣ في المائة خلال عام ١٩٨٨ . وكان نصيب الطاقة النووية من الكهرباء المولّدة في العالم خلال عام ١٩٨٨ حوالي ١٧ في المائة . وفي نهاية العام الماضي كانت هناك ٤٢٩ محطة لتوليد الطاقة النووية يجري تشغيلها في العالم . ووفقا لتقرير الوكالة ، هناك ١٠٥ مفاعلات نووية تجري إقامتها الآن . وأملنا الوطيد أن تستفيد البلدان النامية أيضا من التوسع في استخدام الطاقة النووية وأن تتمكن الوكالة من تعزيز برنامجها الخاص بمساعدة البلدان النامية التي تتعثر تنميتها بسبب نقص الطاقة .

وتعلق باكستان دائما أهمية على نظام الضمانات الحالي للوكالة الذي أثبت مصداقيته وفعاليته في كشف أي تحويل للمواد النووية إلى الأغراض غير السلمية . وقد جاء في تقرير المدير العام أنه لم تتبين أية مخالفة خلال عام ١٩٨٨ يمكن أن تشير إلى تحويل مواد نووية أو إساءة استخدام مواد أو معدات أخرى مشمولة بهذه الضمانات . وقد خلص المدير العام إلى

"أن المواد النووية الخاضعة لضمانات الوكالة في ١٩٨٨ قد ظلت في نطاق الانشطة النووية السلمية أو أنها في غير هذه الحالة قد قدم عنها حساب على النحو الوافي" . (A/44/450 ، الوكالة الدولية للطاقة الذرية GC (XXXIII)/873 ، الفقرة ٤٤٧)

ولاتزال باكستان تؤيد أنشطة الوكالة في مجال الضمانات النووية ، إلاّ أننا نرى وجوب المحافظة على توازن مناسب بين الاعتمادات المخصصة للمساعدة التقنية والاعتمادات المخصصة للضمانات . ونرى أن مفهوم النمو بمعدل الصفر لا يمكن تطبيقه على برنامج الوكالة للمساعدة التقنية . فخلال العقدين الماضيين زادت ميزانية الوكالة للضمانات بنسبة ثلاثة إلى واحد بالمقارنة ببرنامجها للمساعدة التقنية . والمبالغ المخصصة للمساعدة التقنية لا تتناسب مع الاحتياجات الملحة للبلدان النامية في مجال توسيع نطاق برامجها للطاقة النووية . ولابد من وضع حد لهذا الاتجاه وتخصيص نسبة أكبر من الميزانية للمساعدة التقنية . وعلاوة على ذلك ، يجب تمويل أنشطة المساعدة التقنية للوكالة من خلال مصادر تمويل متوقعة ومضمونة ، كما هو الحال بالنسبة للضمانات النووية .

وتلتزم باكستان باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية . ويحدونا الأمل الوطيد في أن نعطي الوكالة ، عملا بميثاقها وولايتها ، أولوية قصوى لتنمية الطاقة النووية للأغراض السلمية . وقد ازدادت أهمية هذا الواجب نظرا لأن البلدان النامية تواجه مقاومة متزايدة من جانب بعض الدول في سعيها للحصول على التكنولوجيا من أجل وضع وتحسين برامجها للطاقة النووية السلمية .

وقد أكدت الجمعية العامة بشكل قاطع بقرارها ٥٠/٣٢

"أن لجميع الدول الحق ، وفقا لمبدأ التساوي في السيادة ، في أن تضع برنامجها الخاص باستخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وفقا لأولوياتها ومصالحها واحتياجاتها" . (القرار ٥٠/٣٢ ، الفقرة ١ (ب))

كما يذكر القرار بوضوح

"إنه ينبغي أن تتاح لجميع الدول ، دون تمييز ، إمكانية وحرية الحصول على التكنولوجيا والمعدات والمواد المتصلة باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية" . (المرجع نفسه ، الفقرة ١ (ج))

ونرى أنه يجب على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الالتزام بهذه المبادئ بغية إيقاف ثم عكس الاتجاهات السلبية التي تعرقل التعاون في مجال الطاقة النووية السلمية . والواقع أنه يجب تزويد البلدان النامية بكل الوسائل اللازمة لتنمية إمكانات طاقاتها النووية التي تقوم بدور جوهري في نموها الاقتصادي .

إننا نثني على الوكالة للمبادرات التي قامت بها في مجال السلامة والحماية من الإشعاع . وقد انضمت باكستان فعلا إلى الاتفاقيتين الخاصتين بالسلامة وهما اتفاقية الإخطار المبكر عن وقوع حادث نووي واتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي . ونرى أن السلامة النووية قضية تشترك في الاهتمام بها جميع الدول الأعضاء . وأي حادث نووي في العالم من شأنه أن يحدث آثارا معاكسة على البيئة العالمية ويضر بالصناعة النووية الكاسدة فعلا . ولكن الاتجاه المتزايد إلى استخدام مسألة السلامة النووية بهدف الحد من التعاون في استخدامات التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية أمر مؤسف وينبغي الإقلاع عنه .

وتسعى باكستان إلى وضع اتفاقية دولية تحظر الهجوم على جميع المرافق النووية . والحكومة الديمقراطية الجديدة التي تقودها السيدة بنازير بوتو أبرمت مؤخرا اتفاقية مع حكومة الهند في هذا الصدد . وفي اعتقادنا أن مثل هذه الاتفاقات من شأنها أن تعزز السلامة النووية . ونود أيضا أن نؤكد من جديد الحاجة إلى المشاركة في المعلومات المتصلة بالسلامة في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ولهذا الأمر أهمية قصوى لمنع وقوع الحوادث النووية . وكما أوضحته تجربة تشيرنوبل المفجعة فإن الآثار المشؤومة لهذه الحوادث على الإنسانية والبيئة العالمية من شأنها أن تسيء إساءة بالغة إلى قبول الطاقة النووية في الأغراض السلمية وتطويرها .

وحوادث المفاعلات النووية في الأعوام الأخيرة توضح الاحتياج الأساسي إلى صيانة هذه المفاعلات وإصلاحها بشكل مناسب . ومما يؤسف له أشد الأسف أنه لا تتوافر في حالات معينة قطع الغيار الأساسية للمفاعلات حتى عندما تكون خاضعة لضمانات الوكالة . وهذه الحالة المؤسفة تحتاج إلى تصحيح فوري . ونحن ندعو جميع الدول الموردة لهذه المفاعلات أن تضمن صيانتها الكاملة .

ويسر باكستان أن تنضم إلى توافق الآراء المؤيد لمشروع القرار الخاص بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

السيد هو جيتونغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : استمع وفد الصين باهتمام بالغ للبيان الذي أدلى به السيد بليكس المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية عندما عرض التقرير السنوي للوكالة عن عام ١٩٨٨ . وقد أوضح التقرير أن الوكالة قامت بجهود كبيرة خلال العام المنصرم وأحرزت تقدما يبعث على الرضى في تشجيع استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية . وعلى سبيل المثال قامت الوكالة بكثير من الأعمال المفيدة لمساعدة الدول الأعضاء فيها على تطوير الطاقة النووية وتشجيع التطبيقات النووية وترحب الدول الأعضاء عموما بأنشطة الوكالة لتعزيز التعاون الدولي في مجالات السلامة النووية ، وتيسير البحوث المتصلة بالتخلص من النفايات ذات النشاط الإشعاعي وإدارتها ، وتدعيم التوجيهات المتعلقة بالحماية من الإشعاع ، ونشر الوكالة لنظم السلامة المنقحة لمحطات الطاقة النووية .

وينبغي الاعتراف على نحو كامل بفضل الوكالة فيما اتخذته من الخطوات والتدابير لزيادة معدل تنفيذ مشاريع تعاونها التقني ، واستخدام الموارد المالية للمساعدة التقنية بشكل فعال ، ورصد وتقييم أثر مشاريع المساعدة التقنية . وقد تمكنت الوكالة بفضل جهود أمانتها والجهود المتضافرة التي بذلتها الدول الأعضاء ، من القيام بدور إيجابي في تنفيذ الضمانات . ونعرب هنا عن تقديرنا لكل تلك الجهود .

ومابرحت حكومة الصين تعلق أهمية كبيرة على عمل الوكالة وتؤيده . ومع أن الصين عضو جديد نسبيا في الوكالة ، فإنها شاركت مشاركة إيجابية في العديد من جوانب أنشطة الوكالة . وخلال العام المنصرم استضافت الصين بالتعاون مع الوكالة مجموعة من الأنشطة ، وهي : الحلقة التدريبية حول مدخلات ونتائج النظام الدولي للمعلومات النووية ، والاجتماع الثاني لتنسيق البحوث بين منظمة الأغذية والزراعة والوكالة الدولية للطاقة الذرية حول استخدام النظائر المشعة في الدراسات الخاصة بمخلفات المبيدات الموجودة في النظم البيئية للارز والسمك ، واجتماع اللجنة الفنية المعنية بالمواد المنبعثة من السيكلوترونات الالكترونية ، والدورة التدريبية الاقليمية بشأن التعقيم الإشعاعي للأنسجة المنقولة لاستعمالها اكلينيكيا بأمان في الرعاية الصحية ؛ واجتماع تنسيق البحوث بين منظمة الأغذية والزراعة والوكالة الدولية للطاقة الذرية حول العقم المستحث بالإشعاع من نوع Fl في الحشرات حرشفية الأجنحة لمكافحتها في مناطق كاملة ، والحلقة التدريبية الاقليمية الثالثة بشأن تخطيط الطاقة والكهرباء والطاقة النووية .

وفي إطار اتفاق التعاون الاقليمي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ، موّلت الصين الدورة التدريبية الاقليمية للوكالة بشأن صياغة تكنولوجيا لتطبيق الاشعاعات بشكل متداخل . وعلاوة على ذلك أرسلت الصين خبراء الى البلدان النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ لتقديم الخدمات الفنية ، واستقبلت بدورها فنيين من بلدان أخرى من أجل التدريب المهني .

وقد طورت الصين طاقتها النووية بشكل نشط ومستمر . وقد تقيدنا في ذلك دوما بسياسة إعطاء أقصى درجة من الأولوية للجودة والسلامة ، مع تشجيعنا القوى في الوقت نفسه للتعاون الدولي في مجال السلامة النووية ، بما في ذلك التعاون مع الوكالة .

وبصورة عامة ، قدمت الصين مساهمات لتعزيز التعاون مع الوكالة ومع البلدان الأخرى .

وتلتزم الصين في تعاونها مع البلدان الأخرى في المجال النووي سياسة عدم مناصرة تطوير الأسلحة النووية من جانب البلدان الأخرى أو تشجيعها أو مساعدتها على ذلك . وعندما تصدر الصين بعض المواد والمعدات النووية فإنها تطلب من البلد المتلقي إخضاعها لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وعندما تستورد مثل هذه المواد والمعدات ، فإنها تحرص أيضا على عدم استخدامها إلا في الأغراض السلمية . وعلى هذا الأساس وقّعت الصين في العام الماضي رسميا مع الوكالة اتفاقا لإخضاع بعض مرافقها النووية المدنية لنظام ضمانات الوكالة ، وقبل فترة ليست بالطويلة أوفينا بالإجراءات القانونية الداخلية المتعلقة بالاتفاق الذي أصبح نافذا . وستتقيد الحكومة الصينية تقيدا تاما بالالتزامات التي نص عليها الاتفاق . وفي الوقت نفسه ، انضمت الصين في ١٠ كانون الثاني/يناير من هذا العام الى اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية ، الأمر الذي يبين الأهمية الكبيرة التي نعلقها على حماية المواد النووية أثناء انتقالها عبر الحدود الدولية .

إن الصين ، إذ تنتهج سياسة خارجية مستقلة قائمة على السلم ، تواصل بثبات سياسة فتح أبوابها أمام العالم الخارجي . وفي مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية فإننا كعادتنا سنواصل تطوير علاقات ثنائية ومتعددة الأطراف مع البلدان والمناطق والمنظمات الدولية الأخرى والتعاون بشكل أوثق مع الوكالة على أساس مبادئ احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والمساواة والمنفعة المتبادلة .

وفي الختام ، فإن وفد الصين يود أن يعرب عن تقديره الكبير للعمل الذي تقوم به الوكالة . واننا نوافق على تقريرها السنوي ونؤيد مشروع القرار A/44/L.18 .

السيد سوتيروف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : لقد تعزز على مدى العام الماضي دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفها مركزا معترفا به للتعاون الدولي في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية . وقد بزغ تطوير الطاقة النووية من إعادة تقييم للقرارات المتخذة سابقة وزيادة الاهتمام العام بالمشاكل النووية . وتؤمن بلادنا بالحاجة الى زيادة تطوير الطاقة النووية ، بشرط إقامة نظام دولي معزز لإنتاجها واستخدامها بصورة آمنة ، والتخلص من النفايات النووية بأمان . ونحن نعلق أهمية كبيرة على برنامج الوكالة الرامي الى تعزيز السلامة النووية والحماية من الإشعاعات . وتمثل المبادئ الاساسية لأمان محطات القوى النووية ، التي وضعها فريق عامل دولي ونشرتها الوكالة في آذار/مارس الماضي ، إسهاما هاما في الاستخدام الآمن للطاقة النووية .

ونوجه الانتباه أيضا الى الفائدة العامة لمجموعة البرامج الرامية الى ضمان الدقة في تقييم سلامة المنشآت النووية ، التي شارك في وضعها خبراء من بلغاريا . ففي بداية هذا العام عقد اجتماع في صوفيا لإحدى اللجان التقنية التابعة للوكالة بشأن استخدام هذه البرامج في هذا المجال .

وكان التوقيع على البروتوكول المشترك بشأن تطبيق اتفاقية فيينا واتفاقية باريس في مجال المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية ، وإقامة فريق عامل لمعالجة مجموعة المسائل المتصلة بالمسؤولية عن الاضرار النووية ، إسهامين هامين في إقامة نظام دولي للاستخدام الآمن للطاقة النووية . ومما له أهمية خاصة فيما يتعلق بالسلامة النووية والحماية من الإشعاعات الحماية المادية للمواد النووية واستخدامها في المنشآت النووية ، بالاضافة الى الامتثال على نطاق واسع لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية ، واتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي ، واتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي ، كما تضطلع الوكالة بدور هام في حماية المنشآت النووية من الهجوم عليها .

إن اضطلاع الوكالة بدور فعال في مجال حماية البيئة وإيلاء اهتمام أكبر للعلاقة بين الاستخدام الآمن للطاقة النووية وحماية البيئة عن الأمور التي تحظى بترحيبنا ، فهي ، في رأينا ، من شأنها أن تعمل على استعادة ثقة الرأي العام بالطاقة النووية .

في تشرين الأول/اكتوبر من هذا العام سيتم التوقيع في صوفيا على اتفاق إقليمي بين الدول الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي بشأن التبليغ الميداني والمساعدة في حالة وقوع حادث نووي وإشعاعي . وأود أن أحيط الجمعية العامة علما بأن اتفاقا قد أبرم بين حكومتي جمهورية بلغاريا الشعبية وجمهورية اليونان بشأن التبليغ الميداني في حالة وقوع حوادث نووية وتقديم المعلومات عن المنشآت النووية .

إن الطاقة النووية في بلادي أخذت تتطور بنجاح في العام الماضي . وقد بلغ إنتاج الطاقة النووية في محطات الطاقة النووية ٣٦ في المائة من مجمل إنتاج الطاقة الكهربائية في البلد . ونحن على وشك الانتهاء من بناء المبنى السادس في محطة الطاقة النووية في كوزلودوي ، ونواصل بناء محطة للطاقة النووية في بيلين . ونقوم أيضا بتنفيذ عدد من التدابير الرامية الى تعزيز السلامة النووية والإشعاعية بمساعدة الوكالة . ويدعم بلدي بنشاط برامج الوكالة للمساعدة والتعاون التقنيين ، ويتقيد على نحو منتظم بالتزاماته في مجال الإسهامات الطوعية .

وتقدم جمهورية بلغاريا الشعبية منحا دراسية الى أعضاء الوكالة ، وتساعد الوكالة بقدر المستطاع عن طريق تقديم الخبراء وإتاحة المعدات . وفي عام ١٩٩٠ سنتبرع بمبلغ ٨٠٠ ٧٣ دولار بالعملة الوطنية الى صندوق المساعدة والتعاون التقنيين . ونود هنا أن نؤكد من جديد رأينا حول عدم الحاجة الى تخصيص نسبة ٨ في المائة للتعويض عن المساعدة التقنية ، لأن هذه النسبة لم تعد تفي بالغرض المطلوب ، ونود أيضا أن نشير الى الحاجة الى زيادة الدعم العالمي لبرامج المساعدة والتعاون التقنيين ، وندعو جميع الدول الى تقديم إسهاماتها الطوعية الى صندوق المساعدة والتعاون التقنيين . ولا نعتقد أنه من الطبيعي أن ٤٠ في المائة فقط من الدول الأعضاء في الوكالة تدعم برنامج المساعدة التقنية .

إننا نعرب عن امتناننا للوكالة للمساعدة التي قدمتها في عام ١٩٨٨ وتعاونها البارز معنا . ونحن مستعدون لتوسيع مشاركتنا في المستقبل وتعزيز علاقتنا بالوكالة وبهذه الانشطة .

يعد برنامج الوكالة للضمانات إسهاما فريدا من نوعه في الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية وتعزيز الثقة باستخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية . وتولي جميع الدول اهتمامها للتطبيق الناجح لهذه الضمانات .

إننا نلاحظ مع الارتياح أن الوكالة لم تكشف في عام ١٩٨٨ عن أية عملية لتحويل المواد النووية الخاضعة للضمانات أو استخدام المرافق النووية لإنتاج الاسلحة النووية .

لقد وضعت جمهورية بلغاريا الشعبية جميع أنشطتها النووية تحت ضمانات الوكالة . وفي العام الماضي ، أخضعنا للضمانات للمرة الأولى المبنى الخامس من محطة الطاقة النووية في كوزلودوي ، وهو أول مبنى من نوع VVER-1000 خارج الاتحاد السوفياتي . وفي هذا المبنى ، أجرينا عمليات للرقابة الآمنة والسليمة على المواد النووية ، بما في ذلك المواد النووية الموجودة تحت غلاف المفاعل ، وقد شارك في هذه العمليات بنشاط مجموعة من الخبراء البلغاريين ، وابتكر اخصائيون بلغاريون نظاما مدعما بالكمبيوتر لقياس المواد النووية تم تقديمه الى الوكالة .

سيشهد العام المقبل انعقاد المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم إنتشار الاسلحة النووية . ونحن نرى أن هذا المؤتمر ينبغي أن يضطلع بدور هام في زيادة تعزيز نظام عدم الانتشار والثقة والأمن الدوليين . وإننا على ثقة من أن الوكالة ستضطلع بدورها في الإعداد لهذا المؤتمر .

إن وفدنا على استعداد لتأييد اقتراحات مجلس الادارة بشأن مشروع ميزانية الوكالة لعام ١٩٩٠ وجدول الانصبة . ونؤكد للاعضاء أننا سنتقيد بالتزاماتنا تجاه الميزانية على النحو الواجب ، وفي هذا الصدد ، نود أن نسترعي الانتباه الى أن المبالغ المستحقة التي يجب أن تقوم بسدادها الدول الاعضاء الى الميزانية العادية

للوكالة الدولية للطاقة الذرية قد زادت عن ١٢ مليون دولار ، وأنه ليس بمقدور الإجراءات الادارية أن تحل محل سداد الدول الأعضاء في الموعد المناسب لالتزاماتها المالية الى الميزانية العادية . ونحن نؤيد تقرير الوكالة لعام ١٩٨٨ ونعرب عن امتناننا للعمل المنجز .

إن موقفنا إزاء موظفي أمانة الوكالة وتعديل الجزء ألف ٣ من المادة السادسة من الميثاق معروف تماما ولن نكرره هنا .

وفي الختام ، أود أن أعرب عن امتناننا للعمل المتقن الذي أنجزته الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتأييدنا لأنشطتها في تطوير التعاون الدولي في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية . ونحن مستعدون لبذل أقصى ما في وسعنا لتعزيز الوكالة وولايتها .

السيد بيتروفسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : لقد استمع الوفد السوفياتي مع الارتياح الى بيان السيد هانس بليكس ، مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي عرض فيه تقرير الوكالة لعام ١٩٨٨ . وهذه الوثيقة ، وإن كانت تقليدية في شكلها ، فإنها مختلفة من حيث المضمون ، إذ أنها تبحث على نحو ابتكاري عن السبل والوسائل الكفيلة ببلوغ الأهداف التي تسعى إليها الوكالة لتلبية احتياجات اليوم المتزايدة . إن ما يتسم به التقرير من جدوى وابتكار ، وهما ميزتان تكمل إحداهما الأخرى ، يعزى الى حد كبير الى العمل المثمر الذي قامت به الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومديرها العام .

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أتقدم بالتهنئة الى السيد بليكس على تجديد تعيينه مديرا عاما للوكالة لعام آخر وأعرب عن امتناننا له على العمل المفيد الذي يؤديه كرئيس لهذه المنظمة الدولية المرموقة .

تحظى الأنشطة التي تضطلع بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية على نحو فعال ومثمر بتقدير بالغ في الاتحاد السوفياتي . لقد أنشئت الوكالة لتمثل رد المجتمع

الدولي على تحديات العصر النووي ، وهو رد يتمثل في ضرورة طرح استخدام الطاقة الذرية في الاغراض السلمية كبديل . ويعد اضطلاع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتصدي للمشاكل العالمية ، مثل استخدام الطاقة الذرية استخداما يقتصر على الاغراض السلمية بما يلبي احتياجات الانسان من الطاقة ويحسن البيئة العالمية ، دليلا حاسما على أن هذه المنظمة الدولية الفريدة من نوعها تزداد فعالية ونشاطا .

ولا يمكننا أن ننكر أن هناك صلة وثيقة بين اتساع نطاق الانشطة التي تنفذها الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتحسن المناخ السياسي الدولي . ويمكن أن نلمس السمات الحقيقية لهذه المرحلة الجديدة في العلاقات الدولية ، في نزع السلاح النووي الذي شرع فيه بسريان مفعول معاهدة القضاء على القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى المبرمة بين الولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وفي تكثيف الجهود التفاوضية الرامية الى التوصل الى اتفاق بشأن تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية بنسبة ٥٠ في المائة ، وفي السعي الى إيجاد حل لمشكلة التجارب النووية ، ووضع الخطوط الاساسية لمعاهدة حظر الاسلحة الكيميائية ، وفي الإطار الفكري العملي الذي أبداه المشاركون في المحادثات المتعلقة بالقوات المسلحة التقليدية وتدابير بناء الثقة في أوروبا ، وفي كل أشكال التحقق والانفتاح والتحويل التي لابد أن تلازم تدابير نزع السلاح .

ولكن هناك أيضا علاقة ارتجاعية متبادلة : فالوكالة لا تعتمد فحسب على التغير إلى الافضل الحادث في العالم ، بل أنها تعزز أيضا التطور التدريجي لتلك الاتجاهات لصالح الجميع . وعلاوة على ذلك ، تشكل الامم المتحدة ومنظومة هيئاتها الدولية وحدة متكاملة تظهر وسطها الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفها من القوى الموجهة الرئيسية التي تسعى إلى دفع هذه العملية قدما .

فالوكالة الدولية للطاقة الذرية تنفذ اليوم أنشطة ذات ثلاثة جوانب هي : تعزيز نظام عدم انتشار الاسلحة النووية ، وتوسيع نطاق التعاون الدولي في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية ، وتعزيز التنمية المأمونة لهندسة الطاقة النووية .

والدور الريادي الذي تؤديه الوكالة فيما يتعلق بضمان التحقق من عدم انتشار الأسلحة النووية يحظى بالاعتراف في كل مكان .

ونحن نلاحظ بارتياح ذلك الفرع من التقرير الذي جاء فيه أنه

"كما حدث في السنوات السابقة ، لم تكتشف أمانة [الوكالة] في ١٩٨٨ في اضطلاعها بواجبات الضمانات أي حادثة قد تشير إلى أن كمية معنوية من المواد النووية الخاضعة للضمانات - أو إلى أن أيا من المرافق أو المعدات أو المواد غير النووية الخاضعة للضمانات - قد حرفت عن غرضها أو استعملت من أجل صنع أي سلاح نووي أو من أجل أي غرض عسكري أو من أجل صنع أي أجهزة نووية أخرى متفجرة" . (A/44/450 ؛ التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ١٩٨٨ ، GC (XXXIII)/873 ، الفقرة ٤٤٧)

والاتحاد السوفياتي يدعو باستمرار إلى تعزيز فعالية نظام ضمانات الوكالة وإلى توسيع نظام التحقق ليغطي كل الانشطة النووية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية . وقد أثبتت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فاعليتها وجدواها في الممارسة العملية ، واكتسبت المادة ٦ من المعاهدة مزيدا من الاهمية نتيجة عملية التفاوض بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي - التي أعطي لها زخم جديد في وايومنغ ، ومن ثم لا يوجد أي سبب كان يدعو إلى التشكيك في أهمية هذه الاداة الدولية

الحاسمة بالنسبة لصيانة السلم . ونحن مقتنعون اقتناعا عميقا بأن معاهدة عدم الانتشار لا يمكن الاستعاضة عنها إلا بمعاهدة دولية شاملة بشأن عدم بعث الأسلحة النووية مرة أخرى بعد القضاء الكامل والنهائي عليها . وهناك حاجة إلى بذل جهود هادفة من أجل الحفاظ على المعاهدة ومواصلة تعزيزها بهدف جعلها عالمية النطاق . إن التزام كل الأطراف الصارم بأحكام المعاهدة ، بما في ذلك تعهدها باخضاع أنشطتها النووية السلمية لضمانات الوكالة وإبرام اتفاقات ذات صلة مع الوكالة في الوقت المناسب ، يتسم بأهمية متزايدة فيما يتعلق بتعزيز الأمن العالمي .

تلك هي المواقف التي اتخذناها ونحن بصدد بحث الأعمال التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي الرابع المزمع عقده في ١٩٩٠ - والذي يعد محفلا بارزا منوطا به المضي في توطيد دعائم نظام عدم الانتشار .

إن الوقف - الخاضع للرقابة - لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض عسكرية عنصر حاسم أيضا في التحول صوب قصر استخدام الطاقة الذرية على الأغراض السلمية .

لقد أعلن الاتحاد السوفياتي هذا العام أنه قد أوقف إنتاج اليورانيوم عالي الإثراء وأنه قد أوقف استخدام مفاعل ينتج بلوتونيوم يمكن استخدامه في أغراض عسكرية في ١٩٨٧ ، وأنه يعتزم وقف عدد أكبر من هذا النوع من المفاعلات في ١٩٨٩ و ١٩٩٠ . وقد ذكر السيد ادوارد شفاردنادزي وزير الخارجية ورئيس الوفد السوفياتي في الكلمة التي ألقاها أمام الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين ، أن الاتحاد السوفياتي قد اعتمد برنامجا لوقف إنتاج كل المفاعلات المنتجة للبلوتونيوم في موعد أقصاه عام ٢٠٠٠ .

وقد صدرت اليوم توجيهات إلى وفدنا بأن يحيط الجمعية العامة علما بمزيد من التفصيل بالجوانب المحددة لذلك البرنامج . فبالإضافة إلى المفاعلات الثلاثة التي تنتج بلوتونيوم لأغراض عسكرية ، والتي جرى إيقافها بالفعل بالقرب من مدينة كيشتيم ، سيجري في غضون العام المقبل وقف تشغيل مفاعلين آخرين من هذا النوع بالمرفق ذاته . ونحن نزمع أن نوقف ، في موعد لا يتجاوز نهاية ١٩٩٠ ، مفاعلين آخرين من هذا النوع . وأخيرا ، من بين المفاعلات الستة المتبقية المنتجة للبلوتونيوم

سيجري إقفال ثلاثة مفاعلات في موعد أقصاه عام ١٩٩٦ وإقفال المفاعلات الثلاثة الاخيرة في موعد لا يتعدى عام ٢٠٠٠ .

وبذلك يكون الاتحاد السوفياتي قد أثبت عمليا وبأعمال ملموسة استعداده لإيجاد حل جذري لمشكلة وقف إنتاج المواد الانشطارية لاغراض عسكرية . وفي الوقت ذاته ، يقترح الاتحاد السوفياتي على كل الدول الحائزة للاسلحة النووية الشروع في أعمال تحضيرية من أجل إبرام اتفاق بشأن وقف حظر إنتاج تلك المواد على نحو قابل للتحقق . ويمكن ، فيما يتعلق بالتحقق من الامتثال لهذا الاتفاق الاستفادة من الخبرة الفنية المستمدة من تطبيق ضمانات الوكالة . ونحن مستعدون أيضا لإجراء مناقشة مضمونية بشأن عدم استخدام المواد النووية ، المحررة نتيجة اتفاقات نزع السلاح النووي ، في أغراض عسكرية ، وندعو إلى بدء العمل في إقامة آليات التحقق المناسبة . وعلاوة على ذلك ، نقترح ، كخطوة نحو التحول إلى هذا الاتجاه ، أن نشرع على الفور في إجراء دراسات جدوى علمية وتكنولوجية عن استخدام هذه المواد في أغراض سلمية .

وإننا نتطلع إلى رؤية أنشطة الوكالة وقد اضطلعت بدور مركزي في توسيع نطاق التعاون الدولي في ميدان الاستخدام السلمي والمأمون للطاقة النووية في المستقبل .

إن التنمية الاقتصادية التقدمية للدول ترتبط ارتباطا وثيقا بتنامي الاحتياجات من الطاقة وبالبحث عن مصادر جديدة وأكثر قوة للطاقة . وفي هذه الظروف ، يتسم توليد الطاقة الكهربائية في المحطات النووية ، مع مراعاة تشغيلها المأمون ، بأهمية خاصة . فقد باتت سلامة محطات توليد الطاقة النووية ومدى قبولها من الناحيتين الاجتماعية والبيئية مشكلة رئيسية ، فيما يبدو ، في عدد من البلدان ، من بينها الاتحاد السوفياتي . فقد ترك حادث تشيرنوبل - الذي أسهمت الوكالة إسهاما كبيرا في عمليات التنظيف التي أعقبته ، وهذا أمر نشعر له بعرفان عميق - وقعا مؤلما في أفئدة وعقول الشعب وبذر بذور التشكك في الطاقة النووية ، وهذا أمر طبيعي ومفهوم تماما من وجهة نظر التفكير العاطفي .

ومن الواضح أنه يمكن وينبغي للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تضطلع بدور هام في إعطاء ردود منطبقة على هذه التساؤلات غير البسيطة . فلدى الوكالة الخبرة الكافية والقدرة التحليلية والإعلامية التي تمكّنها من اتباع نهج متوازن وغير متحيّز لمعالجة هذه المشاكل وإيجاد نهج معقول لتطوير الهندسة النووية . وفي هذا السياق نحن نبحث إقامة مركز دولي للبحوث ، على غرار محطة تشيرنوبل النووية ، لإجراء دراسة مشتركة مع خبراء أجانب لطائفة واسعة من المسائل المتصلة بالحوادث التي يمكن أن تقع في محطات القوى النووية ، ولتحليل السبل التي تؤدي إلى السيطرة على نتائجها . وفي هذا المركز يمكن إجراء بحوث ثنائية ووضع برامج تنسيقية متخصصة يشترك فيها خبراء من بلدان عديدة . ويمكن للوكالة أن تتولى إدارة البرامج التي تهمها .

وتقدم الوكالة مساهمة كبيرة في استحداث جيل جديد من المفاعلات الأكثر أمنا والأقل تكلفة وتدريب العاملين في محطات القوى النووية على تطبيق التكنولوجيات النووية في مجالات الطب والزراعة والهيدرولوجيا وغير ذلك من ميادين الاقتصاد ، وفي نشر المعلومات العلمية والتقنية .

ويؤيد الاتحاد السوفياتي باستمرار عمليات تحويل المعونات التقنية التي تقوم بها الوكالة ويشارك بشكل فعّال في تنفيذ البرامج ذات الصلة انطلاقا من سياسته المبدئية القائمة على التعاون مع البلدان النامية .

ونتمنى أن نرى تطوير هندسة القوى النووية على أساس آمن يستند إلى نظام دولي . وفي هذا الصدد ، يتعين بذل المزيد من الجهود المكثفة الرامية إلى حسم مشاكل كتلك المتعلقة بمنع الهجوم على المرافق النووية ، والإرهاب النووي ، ووضع قواعد قانونية دولية تحدد المسؤولية عن الاضرار النووية .

ويعبر مضمون ونبرة معظم الكلمات التي ألقيت في المناقشة العامة خلال الدورة الحالية للجمعية العامة عن القلق البالغ الذي يشعر به المجتمع الدولي تجاه تردي البيئة في العالم . وقد انفردت بالتحديد مسألة العمل على منع وقوع كارثة بيئية ، كمشكلة ذات أولوية في إقامة نظام للقيم الضرورية لبقاء الإنسان . وتشكل معالجة

النفايات النووية جزءا لا يتجزأ من هذه المشكلة . ونحن نرحب بالاهتمام الخاص الذي تبديه الوكالة لحل هذه المشكلة ، ونؤيد إنشاء فريق عامل تقني له طابع دولي لوضع مدونة ممارسات خاصة بالتعاملات الدولية التي تنطوي على نفايات نووية .

وختاما ، يودّ الوفد السوفياتي أن يعرب عن ارتياحه إزاء أنشطة الوكالة وتوسيع نطاقها في عام ١٩٨٨ وإزاء تقرير المدير العام السيد هانز بليكس . ونحن سنؤيد مشروع القرار المقدم بشأن هذا البند .

السيد باولاك (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتنان وتقدير وفد بلدي للسيد هانز بليكس على عرضه البليغ لتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ١٩٨٨ . وقد تابعنا باهتمام كبير البيان الذي ألقاه المدير العام والذي قدم فيه استعراضا شاملا لأنشطة الوكالة . ويتفق وفد بلدي مع تقييمه الإيجابي للمنجزات التي حققتها الوكالة . وأود أن أشدد على الأهمية التي تعلقها بولندا على ما تقوم به الوكالة من عمل وعلى التزامنا بمبادئها وأهدافها المعتمدة .

لقد دأبت بولندا على تأييد عمل الوكالة في تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية باعتباره عنصرا هاما في نظام التدابير التي تستهدف الحفاظ على السلم وزيادة الثقة فيما بين الدول . ويود وفد بلدي أيضا أن يؤكد على أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تشكل أحد أهم الاتفاقات الدولية التي تحد من الأسلحة النووية . وتعتبر عملية التحقق من تنفيذ هذه المعاهدة من أهم المهام المسندة إلى الوكالة ، والتي تؤديها بطريقة ممتازة . وفي هذا السياق ، يعتقد الوفد البولندي أن الوكالة ستسهم أيضا كدأبها دائما في التحضير للمؤتمر الاستعراضي الرابع لأطراف معاهدة عدم الانتشار الذي سيعقد في عام ١٩٩٠ .

وفيما يتعلق بالمؤتمر القادم لا بد من التركيز على جعل هذه المعاهدة ذات طابع عالمي ، وبشكل عام على تعزيز نظام عدم الانتشار باعتباره شرطا مسبقا للتعاون الدولي واسع النطاق في مجال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية . ومن ناحية أخرى ، نحن ندرك ضرورة التنفيذ الكامل لمعاهدة عدم الانتشار ، بما في ذلك مادتها

السادسة . وإذ نرحب بالتقدم الكبير الذي أحرز مؤخرا في هذا الميدان فإننا نرى أن الخطوة الهامة التي يجب اتخاذها في الاتجاه المرغوب فيه هي الإبرام الفوري لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية . وتسير في هذا الاتجاه عناصر الخطة البولندية لتعزيز الأمن وتقليص الأسلحة في أوروبا الوسطى التي طرحها الرئيس ياروزيلسكي .

وفيما يتعلق بالتدابير التي تفضي إلى تعزيز الثقة فيما بين الدول يلاحظ وفد بلدي بارتياح التقدم المحرز في تنفيذ برنامج الوكالة الخاص بالضمانات . ونحن نرى أن الأنظمة الكاملة والشاملة للضمانات هي وحدها التي يمكنها أن تنجح في منع إساءة استعمال الطاقة الذرية .

ان سنوات عديدة من الانشطة المثمرة في ميدان الاستخدامات السلمية للطاقة النووية قد أكسبت الوكالة احتراما دوليا في هذا المجال . ومما هو جدير بالثناء ان الوكالة الدولية للطاقة الذرية لم تسقط ضحية مختلف الاتجاهات والظواهر المتناقضة ، التي يتسم بها عالمنا المعاصر . بل على العكس من ذلك ، فإن كل دولة ، صغيرة كانت أو كبيرة ، قد استفادت بالفعل من أعمال الوكالة . وقد لعبت الوكالة دائما دور الموحد والوسيط ، باعتبارها محفلا فريدا لتعزيز التعاون فيما بين البلدان ذات المستويات المتباينة في منجزات الميدان النووي .

وبولندا مقتنعة بأن السلامة النووية في هذا السياق - وأعني منع انبعاث الإشعاعات على نطاق واسع - يجب ان يكون من بين القضايا الرئيسية . ولهذا ، يكرر وفدي الإعراب عن تأييده لبرنامج الوكالة الموسع للسلامة النووية .

ونحن مقتنعون بوجوب إبرام اتفاقية دولية في القريب العاجل بشأن مسؤولية الدول فيما يتعلق بالاضرار الناجمة عن الحوادث النووية ، ولا سيما فيما يتعلق بالحوادث ذات النطاق الواسع ، وفي ضوء هذا ، يرحب وفدي بقرار مجلس إدارة الوكالة الدولية للطاقة الذرية بإنشاء فريق عامل مفتوح العضوية لدراسة كل جوانب المسؤولية عن الاضرار النووية .

أود ان أبلغ الجمعية بأنه منذ شهر قامت بعثة فرقة استعراض أمان التشغيل التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، بزيارة في موقع التشييد في زارنوفيتش ، لأول محطة بولندية لتوليد الطاقة النووية . ووجدت هذه البعثة ان كل الاعمال التحضيرية قد أنجزت على مستوى فني رفيع . وفي الوقت نفسه ، ناقش أعضاؤها على نحو مستفيض مع متخصصينا أفضل السبل لكفالة التنفيذ الآمن والمأمون للمراحل الاخرى من دورة التشييد .

ويهتم بلدي اهتماما بالغا بقضايا البيئة . ولهذا السبب ، نرحب باهتمام كبير بالوثيقة التي تستعرض المساهمات العملية للطاقة النووية وأنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تحقيق تنمية دولية قابلة للاستمرار وسليمة من الناحية

البيئية . وكما نعرف ، حظيت هذه الوثيقة بالفعل بموافقة مجلس إدارة الوكالة . ولا نزال مقتنعين بأن الطاقة النووية تسبب أقل ضرر ممكن - نسبيا - للبيئة ، إذا عولجت على نحو سليم . وبالإضافة الى ذلك ، أود ان اؤكد استعداد بلدي للمشاركة في نتائج الخبرة المكتسبة من إحدى محطات توليد الكهرباء والحرارة في وارسو الناجمة عن استخدام تكنولوجيا الإشعاع في تنقية الغازات عن طريق إزالة أوكسيدي الكبريت والنتروجين .

ومن المناسب ان نلاحظ هنا التقدم الباهر الذي حققته أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وعلى وجه الخصوص إدارة التعاون التقني ، صوب الاستخدام الامثل للموارد المخصصة للمساعدة الفنية .

ونحن في بولندا نورد الادوات الدقيقة المتخصصة والخدمات الى البلدان النامية ، وندرب إخصائيين من تلك البلدان . وقد تلقينا في السنوات الماضية ٣٣ متخصصا ، وفي هذه السنة قدمنا عشر منح دراسية إضافية . وقد وضعت كل هذه التسهيلات تحت تصرف الوكالة .

وختاما ، أود ان أبلغ الجمعية ان بولندا تشعر بالارتياح إزاء التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ١٩٨٨ ، وكذلك بالنسبة لمشروع القرار الخاص به .

السيد ماردوفيتش (جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : يبين التقرير الخاص باعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية خلال عام ١٩٨٨ وبيان المدير العام بشكل مقنع انه في الفترة قيد الاستعراض واصلت فيها الوكالة أنشطتها بنجاح . وقد ازدادت سلطة الوكالة . وان تطوير الطاقة النووية نفسه نابع من إعادة تقييم للقرارات السابقة ومن الاهتمام المتزايد من جانب الجمهور بالمشاكل النووية .

وتعتقد جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ان هناك حاجة لزيادة تطوير الطاقة النووية وفي نفس الوقت الى إنشاء وتعزيز نظام دولي لانتاجها واستخدامها بأمان ، وكذلك التخلص من نفاياتها الإشعاعية على نحو مأمون .

وفي جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية يوجد تقدير كبير لإسهام الوكالة في إشاعة مناخ من الثقة والتفاهم والتعاون فيما بين الدول . وقد تحقق هذا ، الى حد كبير ، من خلال التطبيق الفعال لمهام الرصد التي تقوم بها الوكالة ، والتي تم تطويرها خلال فترة قصيرة نسبيا ، ونتيجة لذلك ، كفلت الموثوقية اللازمة والفعالية ونطاق التفتيش والمعلومات .

ونلاحظ بارتياح انه في عام ١٩٨٨ لم يسجل اي تحويل للمواد النووية تحت نظام الضمانات لإنتاج الاسلحة او للمؤسسات المعنية بالتفجيرات النووية .

وكما كان الحال في الماضي ، نحن نولي أهمية كبرى للمساعدة التقنية والتعاون . والبلدان المتلقية لهذه المساعدة لا تزال تحتاج الى الخبرة ، والمعرفة العملية ، والتكنولوجيا والاجهزة اللازمة للاستخدامات السلمية للطاقة النووية من أجل النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية . وتؤيد جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية هذه الانشطة ، وتواصل زيادة إسهاماتها الطوعية في صندوق الوكالة الخاص . ونحن مستعدون ايضا للنظر في القيام ، في إطار برنامج التعاون ، بتنظيم حلقة دراسية وبرامج تدريب للمتخصصين ، في عدد من مؤسسات البحوث العلمية التابعة لاكاديمية العلوم في الجمهورية ، وكذلك لترشيح خبراء من جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية للعمل كخبراء في الوكالة ، وفي البلدان النامية .

وفي نفس الوقت ، نشعر بالامتنان الخالص للوكالة على المساعدة التي قدمتها الينا فيما يتصل بالخطوات التي اتخذت للتغلب على آثار حادثة المحطة النووية في تشيرنوبل . وستعطى الأولوية لتوفير المعدات التي نحن بحاجة ماسة اليها ، مثل أجهزة القياس . وتخطط الوكالة لبدء برنامج طويل الأجل للمساعدة التقنية ، سيمكننا تنفيذه من إنشاء آلية فعالة لرصد مستوى الإشعاع في الإقليم المعرض له .

كما أن من المهم تنفيذ اقتراح اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بأن يتم في مفاعل تشرنوبل تنظيم مركز للبحث العلمي الدولي لدراسة عدد كبير من القضايا المتصلة بحوادث المفاعلات النووية والآثار المترتبة عليها .

وكما نرى من التقرير السنوي لعام ١٩٨٨ ، إلى جانب الأنشطة في مجال الضمانات النووية والمساعدة التقنية والسلامة النووية والحماية من الإشعاعات ، اضطلعت الوكالة بأعمال ناجحة في مجالات أخرى ، وخاصة في مجالات كالطاقة النووية ودورة الوقود ؛ وتطبيق التكنولوجيا النووية في مجالات الطب والزراعة والهيدرولوجيا ؛ وتجميع ونشر المعلومات العلمية والتكنولوجية ؛ والمسؤولية عن الأضرار النووية ؛ وأثر الاتفاقيات المتصلة بالحوادث النووية إلى آخره . ونعتقد أن الجهود التي بذلتها الوكالة فيما يتعلق بالدراسة الشاملة للطاقة النووية وغيرها من أنماط الطاقة من منظور أثرها على البيئة ، ومساعيها الرامية إلى تنوير الرأي العام العالمي بشأن المزايا الايكولوجية للطاقة النووية إذا ما استخدمت بصورة سليمة ومأمونة ، كل هذه الجهود تستحق أقصى درجات التأييد .

وسنحتاج في المستقبل إلى تطوير وتعزيز هذا الاتجاه في أنشطة الوكالة . ومن أجل تنسيق أوثق للمشاكل البيئية المرتبطة بالطاقة النووية ، يتعين علينا في رأينا أن نقوم بالمزيد من العمل بشأن إمكانية إرساء هيكل في إطار الوكالة لشعبة مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة الدولية للطاقة الذرية . كما أن من المهم تشجيع المزيد من المشاركة النشطة للوكالة في مناقشة واسعة لمشاكل الطاقة العالمية والمشاكل البيئية ، ولا سيما فيما يتصل بمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المزمع عقده في عام ١٩٩٢ . ونرى أن مشاركة الوكالة بمزيد من النشاط في حماية البيئة وإيلاءها اهتماما أكبر لمشاكل الترابط القائم بين الاستخدام الآمن للطاقة النووية وتحسين البيئة وحمايتها ، هما من أفضل السبل والوسائل الواعدة لاستعادة ثقة الجماهير بالطاقة النووية .

وختاما ، ينضم وفد جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية إلى الذين أعربوا بالفعل عن موافقتهم على التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ١٩٨٨ . ونحن ننظر إلى أنشطة الوكالة نظرة إيجابية ، ونعتقد أن النجاح المحرز يعود الفضل فيه إلى العمل الفعّال الذي يقوم به مديرها العام السيد هانز بليكس . ونود أن نهنئه من جديد على إعادة انتخابه لهذا المنصب الهام .

ونحن على يقين من أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ستكون في المستقبل أداة يعول عليها للاستخدام السلمي والآمن للطاقة الذرية في ظل ظروف عدم الانتشار الدائم للأسلحة النووية .

السيد شاندوغا (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : باسم تشيكوسلوفاكيا ، أود بادئ ذي بدء أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، السيد هانز بليكس ، على بيانه الهام الشامل بشأن أعمال الوكالة ، وكذلك على إعادة انتخابه لهذا المنصب الرفيع في تلك المنظمة الدولية المهيبة . وفي الوقت ذاته ، أود أن أعبِّر عن امتناننا للتقرير الخاص بأنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ١٩٨٨ ، الذي يشمل مجموعة واسعة من الأنشطة التي تجري تحت إشراف الوكالة . وفي هذا الصدد ، أود أن أؤكد لجميع الحاضرين هنا ، بمن فيهم السيد بليكس ، بأن تشيكوسلوفاكيا ستواصل في المستقبل تقديم دعمها ومساعدتها التامين للوكالة في اضطلاعها ببرامجها الواسعة النطاق التي تستهدف تحقيق استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وحدها وتطوير التعاون الواسع النطاق . وكدليل إضافي على هذا ، أود أن أذكر حقيقة أن تشيكوسلوفاكيا هي الآن عضو في مجلس المحافظين التابع للوكالة .

ونرى أن الوكالة في أنشطتها العملية يمكن أن تكون مثالا ممتازا على البحث الجماعي عن السبل والوسائل الكفيلة بتشكيل نماذج جديدة للتعاون الدولي والأمن العالمي . وفي ظل الحالة السياسية الدولية المؤاتية بصورة متزايدة - حيث الحد من سباق التسلح ونزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة تعتبر فيها حجر الزاوية - يكون للخبرة التي اكتسبتها الوكالة في هذا المجال أهمية خاصة .

وثمة مجال هام من نشاط الوكالة للنهوض بالسلم والأمن الدوليين هو تعزيز نظام عدم الانتشار النووي على أساس معاهدة عام ١٩٦٨ الخاصة بعدم انتشار الأسلحة النووية . وتشيكوسلوفاكيا التي انضمت إلى هذه المعاهدة منذ إبرامها ، تولي الاهتمام الواجب إلى الإعدادات للمؤتمر الاستعراضي الرابع للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . إن النتائج المحرزة في الدورتين السابقتين للجنة التحضيرية قد بينت أن هذه المعاهدة ليست مجرد حاجز يعول عليه في منع استخدام الأسلحة النووية ولكنها تسمح أيضا بإقامة تعاون واسع النطاق في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية . ونرى أن ضمانات الوكالة قد أثبتت جدواها على أتم وجه . بيد أن هذا لا يعني أنها لا تحتاج إلى مزيد من التطوير .

تؤيد تشيكوسلوفاكيا تأييدا راسخا الجهود الرامية إلى تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار . ونعتقد أن تلك البلدان التي طورت برامج نووية وتمتلك تكنولوجيا نووية معقّدة يتعين عليها أن تصبح أطرافا في تلك المعاهدة . ونأمل أن يساعد المؤتمر الاستعراضي الرابع على تحقيق هذا الهدف السامي . ولكي نسهم في نجاح عقد المؤتمر وتحقيق نتيجة ناجحة له ، قامت تشيكوسلوفاكيا بتعزيز هيئتها العاملة الوطنية . وفي هذا الصدد ، نقدّر أنشطة أمانة الوكالة ، التي أعدت بالفعل عددا من المواد لعمل المؤتمر .

وتمشيا مع الأحكام ذات الصلة في المعاهدة ، ظلت تشيكوسلوفاكيا تسعى سعيا حثيثا في مؤتمر نزع السلاح في جنيف إلى إبرام حظر شامل على تجارب الأسلحة النووية . وسنكون على استعداد للمشاركة في الوقت المناسب في عمل المؤتمر الدولي ، ودراسة إمكانية توسيع نطاق معاهدة الحظر الجزئي للتجارب لعام ١٩٦٣ لتشمل كذلك حظر التجارب النووية في جوف الأرض .

ونشعر بأن احترام المناطق الخالية من الأسلحة النووية القائمة حاليا وإقامة مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية ، هما جزء لا يتجزأ من تعزيز نظام عدم الانتشار . وفي هذا الصدد ، نود أن نذكر من جديد بالاقتراح المؤاتي الذي تقدمت به

حكومتا تشيكوسلوفاكيا والجمهورية الديمقراطية الالمانية في نيسان/ابريل ١٩٨٧ ، والذي يقضي بإنشاء ممر خال من الاسلحة النووية في أوروبا الوسطى . وسنؤيد بحرارة أي مقترحات بنّاءة أخرى بإنشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية في أوروبا الشمالية والبلقان وفي أجزاء أخرى من عالمنا .

ولقد أثلج صدرنا ، إلى جانب المجتمع الدولي بأسره ، النتائج التي تمخضت عنها المحادثات الخاصة بالاسلحة النووية وأسلحة الفضاء الخارجي التي جرت بين وزير خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ووزير خارجية الولايات المتحدة في وايومنغ . ومن دواعي السرور أنهما لم يقوما بتعزيز وتطوير الاتفاقات القائمة بالفعل فحسب بل اتفقا أيضا على إضافة أحكام عملية إلى المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار .

إن عقد اتفاق دولي بشأن حظر متحكم فيه لإنتاج المواد الانشطارية يمكن أن يكون عنصرا يعوّل عليه في أي نموذج جديد للأمن . ونحن على استعداد للقيام بدور نشط في الجهود العملية للتوصل إلى مثل هذا الاتفاق . ونحن نقدر تمام التقدير تصريح الاتحاد السوفياتي بأنه سيقوم هذا العام ، بشكل انفرادي ، بحظر إنتاج اليورانيوم عالي الجودة للأغراض العسكرية ، وبأنه أغلق في عام ١٩٨٧ أحد المفاعلات المنتجة للبلوتونيوم المخصص لصنع الأسلحة ، وأنه يعتزم إغلاق مفاعلين آخرين من هذا النوع في ١٩٨٩ و ١٩٩٠ ، وأن جميع تلك المفاعلات ستغلق بحلول عام ٢٠٠٠ . وهذا ما شرحه السيد فلاديمير بتروفسكي بكل بلاغة منذ بضع دقائق . ونحن على يقين بأن قيام الدول النووية الأخرى باتخاذ خطوات مماثلة سيكون استجابة بنّاءة .

كما نؤيد اقتراح الاتحاد السوفياتي المتعلق بوضع اتفاق بشأن عدم استخدام المواد النووية المحررة نتيجة أي اتفاقات متعلقة بنزع السلاح النووي في الأغراض العسكرية ، وبشأن إنشاء جهاز ملائم للمراقبة . وينبغي في الوقت ذاته إجراء دراسة عن إمكانية استخدام تلك المواد في الأغراض السلمية .

إن التعاون متعدد الأطراف وواسع النطاق في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، ومنع إساءة استخدام القوى المدمرة للذرة يتصلان اتصالا مباشرا بالأداء المأمون لمنشآت القوى النووية . ونحن نؤيد كل التأييد الجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومديرها العام ، وكذلك الجهود التي يبذلها العديد من الدول الأعضاء في الوكالة لتحسين المستويات التشغيلية لمحطات القوى النووية ، وهي جهود أسفرت عن نتيجة ملموسة محددة هي وضع "اتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي" واتفاقية "تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي" . وبغية توسيع نطاق عدد الدول المنضمة إلى هاتين الاتفاقيتين ، قدمت تشيكوسلوفاكيا في الدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر العام للوكالة مشروع قرار في هذا الشأن وتم اعتماده - مما أثلج صدورنا .

وتهتم تشيكوسلوفاكيا اهتماما خاصا بالجهود التي تضطلع بها الوكالة من أجل وضع مبادئ أساسية للسلامة النووية ، لإدراجها في المدونات والقواعد والتعليمات ذات الصلة ، حتى تستخدمها الدول الأعضاء في الوكالة في المجال العملي ، وهو ما شددت عليه الوثيقة الختامية لاجتماع فيينا لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا .

ونحن نقدر تقديرا كبيرا العمل الذي تضطلع به فرقة استعراض أمان التشغيل ، ويسرنا أن الاستعراض الذي أجرته إحدى الفرق في محطة القوى النووية في دوكوفاني بتشيكوسلوفاكيا في الشهر الماضي أكد على المستوى العالي للخدمة والأجهزة . كما رحبنا في الوقت ذاته ببعض التعقيبات والتوصيات التنظيمية التي قدمتها الفرقة على أساس الخبرة الدولية .

إن تعزيز الأمن الدولي في المجال النووي يتطلب أيضا تدابير لمنع الإرهاب النووي . يتبادر إلى أذهاننا هنا ، أولا وقبل كل شيء ، التقيد الصارم باتفاقية الحماية المادية للمواد النووية . وتشيكوسلوفاكيا على استعداد للقيام بدور نشط في العمل الذي تقوم به اللجنة التقنية المعنية التابعة للوكالة .

في السنوات الماضية أُولي الانتباه الواجب لإيجاد حلول قانونية دولية لمشكلة مسؤولية الدول عن الأضرار الناجمة عن الحوادث التي تقع في محطات القوى النووية . ونعتقد أن الخطوة الصحيحة في هذا الاتجاه هي العمل الذي يضطلع به الفريق العامل التابع للوكالة المعني بمسؤولية الدول عن الأضرار النووية . وتشيكوسلوفاكيا تنظر بعين الرضا إلى الأنشطة التي يضطلع بها الفريق ، وتأمل أن يتسنى في القريب العاجل الانتهاء من العمل بشأن الجوانب القانونية للمشكلة .

ونحن نعتقد أن الاتفاق بين حكومتي تشيكوسلوفاكيا والنمسا بشأن تسوية المسائل ذات الأهمية المتبادلة المتعلقة بالأمن النووي والحماية من الإشعاع ؛ الذي سيوقَّع في نهاية هذا العام ، مثال طيب على حل المشاكل المعقدة المتصلة بالأمن النووي ، لأنه ينص على توفير أقصى درجة من الشفافية والوضوح في تبادل المعلومات

المتعلقة بالمنشآت النووية . ونعكف حاليا على إعداد اتفاق مماثل مع جمهورية ألمانيا الاتحادية ، إيمانا منا بأن مثل هذا التعاون الوثيق بين الدول المتجاورة سيساعد على تحقيق تحسن ملموس في العلاقات الدولية . وهذا هو الهدف من الاقتراح الذي تقدمت به تشيكوسلوفاكيا في شباط/فبراير ١٩٨٨ بشأن إنشاء منطقة ثقة وتعاون وعلاقات حسن جوار بين الدول الاطراف في حلف وارسو والدول الاعضاء في حلف شمال الاطلسي .

ويسرنا أن عمل الوكالة قد عزز الثقة بالطاقة النووية التي توفر ، بالنسبة للعديد من الدول ، من بينها تشيكوسلوفاكيا ، مزايا واضحة لحل مشاكل بيئية هامة . وما فتئت تشيكوسلوفاكيا تواصل إجراء تغييرات في إنتاج واستخدام الوقود والطاقة ، مما أسفر عن التقليل من استعمال الفحم ومن إنتاج الطاقة بالوسائل التقليدية . فقد أنتجت محطات القوى النووية في العام الماضي ٣٨,٢ في المائة من القوى الكهربائية المستخدمة في تشيكوسلوفاكيا . ونحن على اقتناع بأن الاستخدام الفعال للطاقة النووية يمكن أن يسهم إسهاما كبيرا في التنمية الاقتصادية والعلمية على الصعيد العالمي ، وأن يساعدنا على تحقيق توازن في الطبيعة ، وتخفيض معدل إطلاق النفايات الضارة في الغلاف الجوي .

ونحن نركز انتباها خاصا على تزويد الجمهور التشيكوسلوفاكي بمعلومات صريحة ودقيقة عن مزايا الطاقة النووية . ولكننا ندرك في الوقت ذاته أن التعاون الدولي الاوسع نطاقا في هذا المجال أمر ضروري . وهذا هو المجال الذي نرى فيه فرص النجاح لأعمال الوكالة .

أما أنشطة الوكالة في مجال المساعدة والتعاون التقنيين فإنها تكتسب أهمية هائلة وبخاصة بالنسبة للبلدان التي بدأت لتوها في وضع برامجها للطاقة النووية . ونحن على استعداد ، كعهدنا في السنوات السابقة ، لكفالة فرص في تشيكوسلوفاكيا لإجراء دراسات فردية وجماعية لمتخصصين من بلدان نامية لتوفير الخدمات والخبرات في مجال أنشطة الطاقة . نعتقد أيضا أنه من الاهمية بمكان أن تولي أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية مزيدا من الاهتمام لتحسين مؤهلات المتخصصين ، عن طريق الحلقات الدراسية والدورات التدريبية .

ختاما ، أودّ أن أعرب مرة أخرى للوكالة الدولية للطاقة الذرية عن امتناننا العميق للعمل الذي أنجزته في الفترة قيد الاستعراض ، وعن تقديرنا الحالي للكفاءة التي أبدتها أمانتها ومديرها العام في اضطلاعهما بمهامهما الشاقة . ونأمل أن تساعد الأنشطة المتعددة الجوانب التي تضطلع بها الوكالة على تعزيز السلم والأمن العالميين ، والنهوض بتطوير الطاقة النووية لصالح البشرية ، وكفالة الوصول إلى وضع لا يستخدم فيه أبدا هذا الفتح العظيم للإنسان وعبقريته في أغراض التدمير والتخريب .

السيد مغبوكوبري (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : من دواعي سروري العظيم أن أشكر بحرارة المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية السيد هانز بليكس ، على تقريره الشامل لعام ١٩٨٨ وبيانه المفيد للغاية . إن إعادة تعيينه مؤخرا مديرا عاما للوكالة لفترة أخرى مدتها أربع سنوات يدل دون شك على الثقة الكبيرة التي تضعها فيه الدول الاعضاء في الوكالة بسبب أدائه وتفانيه الممتازين في ممارسة شؤون الوكالة .

لقد قرأ وفد بلادي باهتمام بالغ التقرير السنوي للوكالة (GC (XXXIII)/873) . ويسرنا أن نلاحظ التركيز المستمر الذي تقوم به الوكالة على التطبيقات النووية . وفي مجال الاغذية والزراعة ، استمر تلقي الدول الاعضاء النامية للمساعدة لتحسين منتجاتها الزراعية والغذائية عن طريق تقنيات التطبيقات النووية . ولا يسعنا إلا أن نؤكد أن مشكلة اطعام الاعداد المتزايدة من السكان في البلدان النامية يصاحبها غالبا فقد في المحاصيل في مواقعها بنسبة عالية . ولذلك فإننا نرى أن اطالة عمر تخزين الاغذية المتاحة عن طريق التطوير العالمي لمعالجتها بالاشعة هي أداة حيوية في الكفاح ضد الجوع .

ومما لا شك فيه أن أنشطة التعاون الفني للوكالة ، التي لا تغطي فقط الاغذية والزراعة ، وإنما أيضا الطب والصناعة وعلم مياه الارض والتدريب وتقديم المعدات والخبراء ، تمثل بوضوح أكبر المنافع الملموسة التي تحصل عليها من الوكالة معظم الدول النامية الاعضاء في الوكالة التي ، لاسباب واضحة ، ليست في موقف يتيح لها الاشتراك بشكل أكبر في أنشطة الطاقة النووية .

إن الزيادة في الموارد الكلية للمساعدة التقنية في عام ١٩٨٨ بنسبة ١٠ في المائة تقريبا عما كانت عليه عام ١٩٨٧ تطور نرحب به . ونأمل أن تواصل الوكالة السير في هذا الاتجاه ، وأن تواصل بذل جهود أكبر لإيجاد طرق أخرى مقبولة ومؤكدة ويمكن التنبؤ بها لتمويل المساعدة التقنية بشكل أكبر مما يتيحه الترتيب الحالي للموارد في الارقام التخطيطية الإرشادية . ومع هذا ، أود أن أعرب عن تقدير

حكومة بلادي للدعم الذي قدمته حكومات بلجيكا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية في تمويل المشاريع المذكورة في الملاحظة الهامشية (أ) بما فيها التقنيات البيولوجية لمكافحة الحشرات ، الرامية إلى استئصال ذبابة "تسي تسي" من منطقة كبيرة لتربية الأغنام في نيجيريا .

في العام الماضي انتهزت الوكالة فرصة الدورة العادية الثانية والثلاثين للمؤتمر العام لعقد اجتماع تمهيدي في فيينا لمناقشة وسائل إعداد اتفاق تعاون إقليمي يتصل بالبحث والتنمية والتدريب في التكنولوجيا والعلوم النووية للمنطقة الافريقية ، على غرار الترتيبات القائمة بالنسبة لآسيا والمحيط الهادئ وامريكا اللاتنية . ونحن نقدر تقديرا عميقا الجهود المطوّلة والإسهامات التي قامت بها أمانة الوكالة في نجاح المفاوضات التي عقدت في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ بين الوكالة والدول الافريقية الاعضاء خلال الدورة العادية الثالثة والثلاثين للمؤتمر العام التي عقدت مؤخرا لوضع مشروع اتفاق كإطار للتعاون الإقليمي . ونحن نتوقع أن يوافق مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية على مشروع الاتفاق في أقرب وقت ممكن في العام المقبل . ومما يشجعنا بشكل خاص إعلانات النوايا من جانب بعض الدول الصناعية للتقدم بمساهمات لمشاريع تنفذ بموجب هذا الاتفاق .

لقد أشار المدير العام في تقريره إلى بعض القرارات التي اعتمدها المؤتمر العام للوكالة بشأن أمور تهم الوكالة بشكل خاص نوقشت في الجمعية العامة للأمم المتحدة . وفي هذا الشأن ، كرس المدير العام في بيانه الاهتمام اللازم لمسألة البيئة ، التي ظلت موضوعا يثير القلق الكبير لدى المجتمع الدولي ، ولا سيما خلال العام الماضي . وبالنسبة للنفايات النووية ، فإن أول ما يشغل بالنا هو الاخطار المحتملة المصاحبة للتلوث بالإشعاع والتلوث البيئي . ويدرك المدير العام أن ثقة الجماهير في الطاقة النووية تعتمد إلى حد كبير على المدى الذي يمكن تناول هذا الموضوع فيه بمعزل عن مسألة السلامة النووية . ونحن نرحب بالتدابير التي اتخذتها

الوكالة في العام الماضي في مكافحة النفايات المشعة وتناولها ومعالجتها وتكييفها وتخزينها ، ولا سيما المصادر المشعة المستخدمة في الصناعة والطب والبحوث والتكنولوجيا .

لقد شاركت الوكالة بشكل أكبر في عام ١٩٨٨ في مجال السيطرة على النفايات ومشاكل الحماية الإشعاعية في البلدان النامية . وقامت كل من البرامج الاستشارية للسيطرة على النفايات ، والأفرقة الاستشارية للحماية من الإشعاع ، بالعديد من البعثات إلى عدد من البلدان النامية في عام ١٩٨٨ للمساعدة في السيطرة على نفاياتها المشعة وفي خططها وسياساتها الخاصة بالحماية من الاشعاع . وفي هذا الشأن ، استفادت نيجيريا من الزيارة التي قام بها في العام الماضي فريق للحماية من الاشعاع قيّم أنشطتها في هذا المجال . وفي أعقاب تلك الزيارة ، يكتمل الآن اتفاق للتعاون الطويل الأجل بين الوكالة ونيجيريا .

لعل الجمعية تذكر أن مسألة إلقاء النفايات النووية أو النفايات الضارة بشكل عام كانت موضوعا لمناقشة مكثفة في العام الماضي . ويلاحظ وفد بلادي بارتياح أنه في أعقاب صدور قرار المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية GC (XXXIII)/ RES/490 اجتمع فريق عامل من الخبراء الفنيين التمثيليين في فيينا لصياغة مشروع مدونة ممارسات خاصة بالتعاملات الدولية التي تنطوي على نفايات نووية . وقد قطع الفريق شوطا كبيرا في اجتماعه الأول في تجميع محتويات ووضع هيكل مدونة بشأن تحركات النفايات الاشعاعية عبر حدود البلدان . ويتوقع وفد بلادي أن تلقى هذه المدونة عند اتمامها التأييد الكافي من الدول الأعضاء لتصبح اتفاقية دولية ملزمة .

أود الآن أن انتقل إلى موضوع القدرة النووية لجنوب افريقيا . كما ذكر في التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ١٩٨٨ المعروض علينا ، فإن المؤتمر العام للوكالة قرر أن يبت في توصية مجلس المحافظين الواردة في تقريره الوارد في الوثيقة GC (XXXI)/807 ، لوقف عضوية جنوب افريقيا عن ممارسة امتيازات

وحقوق العضوية وفقا للمادة الرابعة عشرة باء من النظام الاساسي ، في الدورة العادية الرابعة والثلاثين للمؤتمر العام* .

ومن دواعي الاسف العميق بالنسبة لوفد بلادي أن الوكالة لم تتمكن من البت في الموضوع هذا العام ، وأنه كان عليها أن تحيله إلى مؤتمرها العام في العام المقبل . ومن الواضح أنه منذ اتخذ مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية القرار التاريخي بالتوصية لدى المؤتمر العام بوقف ممارسة جنوب افريقيا لمميزات وحقوق عضوية الوكالة في عام ١٩٨٧ ، ظل نظام بريتوريا يلجأ إلى لعبته الخاصة بالتكتيكات التشتيتية بغية اضعاف إرادة الدول الاعضاء في الوكالة في تأييد وقفه ، وذلك باشاعته إمكانية انضمامه إلى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية .

وكما قال وفد بلادي في الماضي ، فإن معاهدة عدم الانتشار مفتوحة أمام أي بلد يرغب في الاشتراك فيها . والانضمام إلى المعاهدة لا يتطلب مفاوضات ولا مشاورات مع الدول الوديعة للاتفاقية . والإجراء الذي يتخذه النظام العنصري في إشاعة نيته المزعومة في التوقيع على المعاهدة هو إجراء غير عادي وغير ضروري .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد لوهيا (بابوا غينيا الجديدة) .

إن وفدي يعي الاحداث التي تجري في جنوب افريقيا وحولها . ولكن ينبغي أن نتوخى الحذر الكامل في قراءة هذه الاحداث وفي تقييمها . ولم نر حتى الآن أية تدابير عملية من جانب نظام الفصل العنصري لإزالة العبء الضخم المتمثل في قوانين القمع العنصرية التي تتضمن المئات من نظم وقواعد الفصل العنصري . ولا يجب على القائد الجديد في بريتوريا أن يثبت أن لديه الموارد الداخلية والشجاعة الكافية للقيام بإصلاحات شاملة فحسب ، ولكن عليه أيضا أن يستخدمها بحزم لإنهاء نظام الفصل العنصري .

نحن نعتقد اعتقادا قويا أنه نظرا لأن النظام في بريتوريا يواصل انتهاك مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة باتباع سياسة الفصل العنصري ، ويواصل السعي الى تعزيز استخدام الانشطة النووية في الاغراض غير السلمية ، فإننا لا نتصور كيف يمكن لهذا النظام أن يواصل الانتماء الى الوكالة التي تمارس فيها العالمية بصرف النظر عن لون البشرة . ونحن نشاطر بالكامل الرأي القائل بأنه يجب ممارسة ضغوط مستمرة من الخارج لتنفيذ الاصلاحات في جنوب افريقيا ، وينبغي أن تساهم الوكالة ، شأنها في ذلك شأن الوكالات الدولية الاخرى الكثيرة ، في زيادة الضغط الدولي على جنوب افريقيا لإقامة هيكل سياسي واجتماعي يقوم على أساس مبدأ المساواة بين جميع المواطنين .

وختاما ، يرحب وفدي بالخطوات التي تتخذها الوكالة لتعزيز التعاون الدولي في المجالين الحيويين : السلامة النووية والوقاية من الإشعاع . ونشيد إشادة كاملة بالوكالة لإنجازاتها الباهرة في تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية والمساهمة في الجهود الرامية الى منع المزيد من انتشار الأسلحة النووية .

وفي ضوء الملاحظات السابقة فإننا نؤيد مشروع القرار بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

السيد الانباري (العراق) : أود في البداية أن أهنئ الدكتور هانز بليكس مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية على إعادة انتخابه للدورة القادمة . كما أود أن أشكر الدكتور بليكس على المعلومات القيّمة التي قدمها في تقريره حول نشاطات الوكالة لعام ١٩٨٨ . كذلك نقدم شكرنا لامانة الوكالة وكل

العاملين فيها على جهودهم التي انعكست بشكل إيجابي على الوكالة وما حققته من إنجازات في مهامها المختلفة على الرغم من المصاعب التي تواجهها وفي مقدمتها المصاعب المالية الناجمة عن عدم تسديد بعض الدول لالتزاماتها المالية في الوقت المناسب .

قد لا يكون بالمقدور في هذا الوقت أن نتعرض لكل النشاطات التي حققتها الوكالة خلال عام ١٩٨٨ في برامجها الهادفة الى توسيع استخدام الطاقة الذرية في الدول الاعضاء ولذلك سوف أقتصر على ذكر الامور ذات الاهمية الخاصة ويأتي في مقدمتها استخدام الطاقة الذرية لتوليد الكهرباء ، الذي يحظى باهتمام جميع الدول ومنها الدول النامية ، التي تحتاج إلى مصادر الطاقة الكهربائية للإسراع ببرامجها التنموية . لقد ساهمت الوكالة في هذا الجانب مساهمة كبيرة من خلال تقديم خبراتها على شكل بعثات الخبراء وتقديم المساعدات الفنية والتدريب وتقارير معايير السلامة المختلفة . ولا بد أن نشير كذلك إلى الاهمية الكبيرة التي أولتها الوكالة في مساعدة الدول الاعضاء في إنشاء شبكات وطنية وإقليمية لاغراض الرصد الإشعاعي والسيطرة عليه وخصوصا بعد حادثة تشيرنوبل وبروز أهمية هذه الشبكات .

لقد اتخذ المؤتمر العام للوكالة في دورتها الثالثة والثلاثين التي انعقدت في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ قرارين بشأن القدرات النووية لكل من اسرائيل وجنوب افريقيا ورفضها وضع منشآتها النووية تحت ضمانات الوكالة وتوقيع معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية رغم دعوات المجتمع الدولي ، لاسيما مجلس الامن والجمعية العامة والوكالة الدولية . لذلك فإن استمرار تحدي هذين النظامين للقرارات الدولية وعدم نبذها سياسة التسلح النووي يعرضان أمن المنطقة والعالم الى عدم الاستقرار . لكل ذلك فإننا ندعو الوكالة أن تأخذ ذلك بعين الاعتبار وتحرم اسرائيل من أية مساعدة يمكن أن تساعدها في تطوير قدراتها النووية وكذلك نوجه الدعوة لكل دول العالم التي تحب السلام بأن تفعل ذلك .

وختاما ، فتعبيرا عن تأييدنا ومساندتنا للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وللمهام الحيوية التي تؤديها فإننا نؤيد مشروع القرار المقدم في الوثيقة A/44/L.18 .

السيد ريس (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفد استراليا أن يعرب أيضا عن تقديره للبيان الذي أدلى به السيد هانز بليكس المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ولتقرير الوكالة .

نود أيضا أن نرحب بإعادة تعيين السيد بليكس من جانب مجلس ادارة الوكالة ، لمدة أربعة سنوات أخرى . ونعتقد أن هذا إقرار بالثقة بالإسهام الذي قدمه السيد بليكس في عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ونتطلع الى الامام للإسهامات الاخرى التي سيقدمها في الفترة القادمة .

تهتم استراليا اهتماما مباشرا بعمل الوكالة وذلك بسبب التزامنا بعدم انتشار الاسلحة النووية ومسؤولياتنا باعتبارنا مصدّرين لليورانيوم . إن محور ذلك الالتزام وتلك المسؤوليات هو تأييدنا القوي المستمر لمعاهدة عدم الانتشار وكذلك دعمنا للدور الذي تضطلع به الوكالة في المعاهدة .

ونحن نعتبر المعاهدة وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية جوهرية لمنع انتشار الاسلحة النووية ، ولا تزال المعاهدة والوكالة قوتين حيويتين لتحقيق الامن الدولي .

ومن الطبيعي أن ضمانات الوكالة هي الوسيلة التي يمكن بها التحقق من تحقيق الدول لتعهداتها بموجب المعاهدة بعدم إساءة استخدام المواد النووية .

إن كلا من المعاهدة وضمانات الوكالة تتعرض لفترة من التغيير والتحدي .

وفي العام القادم سيعقد المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار في وقت تتزايد فيه الضغوط إزاء الانتشار في مناطق متعددة في العالم .

إن التطورات التكنولوجية قد تقلل تكلفة وصعوبة استحداث الأسلحة النووية . وما زال عدد صغير من الدول ، بما فيها بعض الدول ذات المنشآت النووية الكبيرة ، يرفض الانضمام الى المعاهدة . إن بعض الدول الأعضاء في المعاهدة لم تقم حتى الآن بإبرام اتفاقات ضمانات معاهدة عدم الانتشار مع الوكالة .

ثمة تحديات صعبة أيضا تواجه الوكالة ونظام ضماناتها . وينجم أحد هذه التحديات من القيود المالية الصارمة التي تطلبها الدول الأعضاء من الوكالة ، كذلك التي تطبقها هي نفسها في ميزانياتها الوطنية . وتثني استراليا على الوكالة للتحسينات الناجعة التي قامت بها ردا على القيود المفروضة على مواردها .

هناك تحد آخر يواجه الضمانات وهو الكمية المتزايدة من المواد الخاضعة للضمانات ، والتعقد المتنامي لدورة الوقود النووي ، وسرعة التغير التكنولوجي في عمليات دورة الوقود . والوكالة مدركة تماما لهذه التطورات وهي تعمل لضمان عدم تجاوزها قدرات الضمانات .

ثمة تحد آخر يتمثل في تعزيز الثقة العامة بالضمانات وتحسين فهمها . إن نظام الضمانات لا يكفي أن يعمل بل يجب أن تكون نتيجة عمله ملموسة . فالحقيقة الواقعة هي أن كل ما تتعلق بالانشطة النووية بما فيها الضمانات ينظر إليها العديد من الناس بارتياب . وهذا يعني أن تفسير عمليات الضمانات يجب أن يكون دقيقا وواضحا ومقنعا . وللوكالة دور رئيسي تضطلع به من هذا المضمار . وإنني أرحب بالتجديدات الأخيرة التي تم القيام بها لتوصيل رسالة الضمانات الى الجمهور على نحو أكثر فعالية .

تقدر استراليا أيضا المجالات الأخرى لعمليات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتؤيدها ، ولاسيما المساعدة التقنية . وقد تعهدت استراليا بتقديم ٩٥٠ ألف دولار استرالي لصندوق المساعدة والتعاون التقنيين ، وهذا المبلغ يمثل اجمالي مدفوعات إسهامنا الطوعي المقدر لعام ١٩٩٠ . وبالاضافة الى ذلك ، ستواصل استراليا تقديم إسهام ملموس خارج عن الميزانية للاتفاق التعاوني الاقليمي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (آر سي إيه) . وفي السنة المالية الاسترالية الحالية سيصل اجمالي اسهاماتنا

المقدمة الى أر سي إيه ما يقرب من ٤٠٧ آلاف دولار استرالي تشمل مجموعة من أنشطة المشاريع .

تواصل استراليا أيضا المشاركة في أفرقة الخبراء والاستشاريين التابعة للوكالة والمعنية بمجموعة من القضايا .

واسمحوا لي ، في الختام ، أن أقول إن القيمة الاساسية لانشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالنسبة للعالم والكفاءة التي تؤديها بها قد أكسبت المنظمة الاحترام البالغ في المجتمع الدولي وتستطيع الوكالة أن تعتمد على تأييد استراليا المستمر في الأوقات العصيبة التي ستواجهها .

السيد مونتانو (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : إنه لمن دواعي سرور وفد بلادي أن يعرب عن تهانئه للسيد هانز بليكس المدير العم للوكالة الدولية للطاقة الذرية على تقديمه المفصل لانشطة الوكالة . ونود أيضا أن نعترف بالمضمون الهام للتقرير السنوي المقدم الى الجمعية العامة الذي يقدم الدليل على تفانيه في تحقيق هدف تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية .

ومن الواضح أن هذه مناسبة ملائمة لأن نكرر من جديد للسيد بليكس ارتياح حكومة المكسيك للولاية الجديدة التي عهد بها إليه المؤتمر العام الثالث والثلاثون للوكالة في أيلول/سبتمبر من هذا العام . إن تصريف المدير العام لشؤون الوكالة معترف به على نطاق واسع ونود أن نحثه على مواصلة نفس التفاني والحماس اللذين اتسمت بهما أنشطته في منصبه هذا . ويمكنه أن يعتمد على مؤازرة حكومة المكسيك في كل الأوقات .

إن التقرير الذي قدمه المدير العام يمكننا ، كما كان الحال في السنوات السابقة ، من ملاحظة الاهمية المتزايدة للتطبيق السلمي للطاقة النووية بالنسبة لنا . إذ تؤدي الطاقة النووية دورا رئيسيا ومتزايدا يوميا في ميادين متنوعة مثل توليد الطاقة الكهربائية والزراعة والاغذية والطب . ومن الواضح في هذا السياق أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تؤدي دورا متزايد الاهمية وأن هذا سيعزز من مشاركتها في جميع الانشطة الرامية الى استخدام الذرة لرفاهية الشعوب كافة .

على الوكالة أن تواجه تحديات هامة في المستقبل القريب . ونحن نعتقد أن المدير العام يستحق تعضيدنا في التصدي لهذه التحديات . وفي وقت يوجد فيه اتفاق حول التغيرات العميقة التي تقع في المجتمع الدولي هناك حاجة الى تكييف استراتيجية الوكالة وفقا للمواقف الجديدة التي تواجهنا . وفي هذا السياق ، يرى وفد بلادي أن هناك أربعة مجالات يجب أن تكيف فيها أنشطة الوكالة .

أولا ، نعتقد أنه يتعين على الوكالة أن تقوم بحملة إعلامية واسعة النطاق وبعيدة الاثر بشأن إمكانية استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية . وعلينا أن نستعيض عن المفاهيم الخاطئة بحس من التوازن والموضوعية . ومن المهم أن يدرك الجميع الفوائد التي يمكن الحصول عليها اليوم من استخدامات الذرة السلمية التي يمكن أن يكون لها أثر على حياتنا اليومية ، على سبيل المثال ، في أوجه التقدم في انتاج الاغذية أو التكنولوجيا الطبية . وهناك حاجة ماسة الى إزالة اللبس الذي يكتنف الطاقة النووية وذلك حتى يمكن تبديد الافكار الخاطئة التي تحد من الوصول إليها وكذلك لتحسين إمكانات السلامة في استغلال الطاقة . وبعبارة أخرى ، يتعين على الوكالة نشر المعلومات التي تمكننا من تفهم أفضل للفرص التي تتيحها الاستخدامات السلمية للطاقة النووية .

يتمثل التحدي الثاني في الحاجة الى تحسين نظام الضمانات من الضروري إيجاد نظام مفاضلة يميز بين البرامج أو الاهداف التي تحددها دول مختلفة في التطبيق السلمي للطاقة النووية . ولا يبدو أن من السليم أن نعتمد على نماذج موحدة نظرا لان الظروف تختلف اختلافا جوهريا . ومن ناحية أخرى ، من الضروري أن نسعى بعزم مجدد إلى إضفاء الطابع العالمي على نظام الضمانات . إننا ندرك المشاكل السياسية التي ينطوي ذلك عليها لكننا نعتقد أن الوقت قد حان لان نتحرك بحزم صوب تحقيق هذه الغاية . إن بلوغ ذلك الهدف من شأنه أن يمثل أحد الانجازات الايجابية الملموسة في مناخ الانفراج الجديد الذي يسود عالم اليوم .

إننا نرحب بالمعلومات التي ترد في تقرير الوكالة السنوي والتي تفيد أنه في غضون العام المنصرم لم تكتشف أية حالات تشير الى أي تحويل للمواد النووية الى الاستخدامات غير السلمية . وثمة تقدم إيجابي آخر يتمثل في أنه بموجب الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع الصين سيضع ذلك البلد بعضا من منشآته تحت نظام الضمانات وبذلك تصبح الوكالة الآن قادرة على تطبيق الضمانات على كل الانظمة النووية للدول الخمس النووية كلها .

أما الجانب الثالث الذي تؤكد عليه المكسيك في أحيان كثيرة ، فهو يتعلق بتعزيز برامج التعاون التقني للوكالة . ويسعدنا أن نلاحظ أنه تم القيام بالكثير في هذا المجال . من ذلك على سبيل المثال برامج ذبابة الفاكهة في منطقة البحر الابيض المتوسط ، الذي أسفر عن نتائج هامة بالنسبة للمكسيك . ونحن نلاحظ أن هذا التعاون قد عاد على العالم الثاني ، خلال العام الماضي ، بأقصى قدر من الفائدة المشتركة ، ونعتقد أن هذا الاتجاه جدير بالتأييد الى أبعد حدود .

بما أن أهم تحد تواجهه البشرية وهي تتطلع قدما الى المستقبل يتمثل في دحر التخلف الذي يحيق بغالبية سكان كوكبنا ، هناك حاجة الى تكييف قدرة الوكالة على الاسهام في تذييل تلك المشكلة . ولا يكفي أن نكيل المديح للمعجزات التي يمكن أن تتحقق عن طريق الاستخدام السلمي للذرة في تحسين حياتنا . من الملح أيضا أن تكون لدينا القدرة على الاستفادة من ذلك المصدر الهام . وفي هذا السياق ، نحن مقتنعون بأن الوكالة يجب أن تعيد ترتيب أولوياتها حتى يمكن أن تحظى أنشطة التعاون التقني بأكبر قدر ممكن من الدعم . وتحقيقا لهذه الغاية ، لا بد من إنشاء آليات لضمان تمويل تلك الانشطة وكفالة تيسيرها .

يرى وفد المكسيك أن العلاقة بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمشاكل البيئية التي تواجهها جميع بلداننا تتسم بأهمية بالغة .

أولا ، يجب اتخاذ تدابير أكثر صرامة فيما يتعلق بالنفايات النووية . وينبغي ألاّ يكون هناك أدنى شك في أننا نعارض بشدة حركة هذه الفضلات عبر الحدود مما يشكل تهديدا للبيئة . ويجب علينا بصفة خاصة أن نصر على ألاّ يستخدم العالم النامي مكانا لدفن هذه النفايات .

ثانيا ، من الظاهر أن يكون استخدام القوة النووية عنصرا أساسيا للمناقشات المتعددة الأطراف حول البيئة والتنمية . يجب علينا أن نتغاضى عن أي تحامل ضد هذا المصدر ؛ ولكن علينا في الوقت ذاته أن نستفيد من زيادة الوعي بأهمية حماية البيئة لتعزيز الآليات التي تكفل سلامة استخدام هذا المصدر . ويرى وفدي أنه ينبغي للوكالة أن تكرس اهتمامها لتحليل العلاقة بين القوة النووية والبيئة بغية توفير مدخل للمناقشة الدولية بشأن هذا الموضوع .

يدرك وفد المكسيك المهمة الشاقة التي تنتظر السيد بليكس عندما يبدأ فترة ولايته الجديدة رئيسا للوكالة . بيد أننا ندرك أيضا أن مهمته توفر له فرصة لتقديم مساهمة كبيرة في تحقيق الرفاهة لنا جميعا ، ولاسيما البلدان النامية . وفي هذا الصدد ، نعرب مرة أخرى عن تأييدنا للسيد بليكس ومنظمته ، إيمانا منا بأن كل الدول المجتمعة هنا ستحذو حذونا .

السيد تورنود (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يتقدم وفدي بالتهنئة للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، السيد هانز بليكس ، على بيانه الواضح والدقيق في الجمعية العامة . لقد أظهر بيانه تماما الجو الذي يسود الوكالة باتباع نهج عملي وفعال .

ومما يزداد وضوحا أن مسألة الآثار البيئية لم يعد من الممكن تناولها الآن بمعزل عن مسألة إنتاج الطاقة ، ولاسيما إنتاج الكهرباء . وقد سلمنا بهذا التكافل في مرحلة مبكرة ، ولكن ، كما يحدث كثيرا داخل المجتمع الإنساني ، استهلت الجهود

الرامية إلى حل المشاكل المعنية بعد تردد طويل . واليوم علينا أن نعترف بأننا نواجه ضررا بالغا يحيق بيئتنا . إننا نستشهد دائما بمقولة خبراء البيئة البارزين بأن الفرصة ربما تكون قد ضاعت لإصلاح ما نكون قد دمرناه عن إهمال أو جهل أو حتى عن عمد في سعينا قصير النظر وراء كسب فوائد اقتصادية . ومن ناحية أخرى ، ندرك أن إنتاج الطاقة في العالم ، في شكل توليد الطاقة الكهربية أساسا ، يجب أن يزيد عن مستوياته الحالية إذا كان لنا أن نحقق مستوى معيشة مقبولا في جميع البلدان . ويمكن حساب آثار هذه الزيادة في إنتاج الطاقة على بيئتنا باستخدام تصورات عامة مختلفة تتعلق بمصادر الطاقة المختلفة . والتوقعات تثير القلق على أقل تقدير . وقد اتخذ آخر مؤتمر للطاقة العالمية مجموعة من القرارات تشهد على زيادة الوعي بدرجة إلحاح هذه المشكلة . ومن المشجع أن نلاحظ أن هذا المؤتمر يؤيد إلى حد كبير الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أفكارها على ما يبدو .

إن مسألة الطاقة مقابل البيئة ينبغي أن تحتل مكانا هاما في مداولاتنا داخل الأمم المتحدة . ومع ذلك يبدو أن هناك آراء كثيرة مختلفة حول طريقة معالجة هذه المشاكل . وفيما يتعلق بدور القوة النووية في هذه الحالة ، فبوسعنا أن نلاحظ أن الجمعية العامة تؤكد سنويا ثقتها بالعمل الذي تقوم به الوكالة في مجال الطاقة النووية ، وتحث جميع الدول على أن تسعى إلى التعاون مع الوكالة في تنفيذ أعمالها . وهذا يوضح الثقة القوية بالطاقة النووية ، ولكن هذا لا يمثل إلاّ جزءا من هذه الحالة . وفيما يتعلق بوفدي ، فنحن نلاحظ مع الارتياح أن الوكالة تختبر دورها في سياق سياسة الطاقة الواسع النطاق وفي إطار الحرص على البيئة .

يمكن تبيُّن هذا النهج بسهولة ، على سبيل المثال ، في الندوة الدراسية عن الكهرباء والبيئة وهي الندوة التي ستستضيفها فنلندا تحت رعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية وعدد من الهيئات الدولية في عام ١٩٩١ . إن المطلب المنصوص عليه في نظام الوكالة الأساسي بأن عليها أن تعمل على تعزيز استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ليس هدفا في حد ذاته ، ولكنه جزء من منظور الطاقة الكلي .

منذ بضعة أسابيع ، صادق المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على ميزانيتها لعام ١٩٩٠ . وكانت زيادة الميزانية الحالية عن الميزانية السابقة ٠,٢ في المائة ، على الرغم من أن الوكالة يتعين عليها أن تضطلع بمسؤوليات تتزايد باستمرار . ويمكن أن نرى نمو الصفر يعيق بالفعل أنشطة الوكالة .

لسوء الحظ ينطبق هذا أيضا على أنشطة الضمانات ، التي تعلق عليها بلادي أهمية قصوى . إن التشغيل السليم لنظام الضمانات بكل جوانبه يعد أحد المتطلبات التي يتعين على الوكالة الوفاء بها . وبوسعنا أن نرى أن القيود المالية قد قيدت قطاعا هاما من قطاعات نظام الضمانات : ضمانات الأنشطة النووية غير العسكرية في الدول الحائزة للأسلحة النووية . وعن طريق الإدارة الماهرة للموارد الحالية ، تمكنت الوكالة مرة أخرى أن تنجز برنامجها للتحقق في الدول غير الحائزة للأسلحة النووية . وهو إنجاز تستحق الوكالة أن تحظى بالثناء عليها . ومع ذلك ستزداد أنشطة الضمانات زيادة كبيرة في الأعوام القليلة القادمة . ويتضح هذا بالفعل من عدد محطات القوة النووية التي أوشك بناؤها على الانتهاء . وبالإضافة إلى ذلك ، فقد يقتضي الأمر في المستقبل استخدام شكل جديد تماما من الضمانات : هو التحقق من الامتثال لاتفاقات نزع السلاح النووي . وعندما يتطلب الأمر القيام بهذه الخدمات ، ينبغي للوكالة أن تكون قادرة على الاستجابة . ولن تستطيع الوكالة ذلك في إطار القيود الحالية . في رأينا أن المدير العام في بيانه اليوم استرعى بحق انتباهنا إلى الصعوبات التي تعترض الوكالة في تطبيق الضمانات وذلك لعدم توافر الموارد .

يتقدم عمل الوكالة في مجال السلامة النووية على نحو مرضٍ . وهو مجال يكون التعاون الدولي المكثف فيه أمرا ضروريا ، وقد حققت الوكالة نتائج ممتازة في تنسيق هذا التعاون . وعلى الرغم من أن معايير السلامة ينبغي أن تقوم ، بالضرورة ، على اعتبارات وطنية ، فإن دور الوكالة يتسم بأهمية قصوى .

الوكالة هي الوديع لعدد من الاتفاقيات الدولية المتصلة بالحوادث النووية والأضرار الناجمة عنها . إننا نأمل ألا يقتضي الحال استخدام هذه الاتفاقيات على

الإطلاق ، غير أن وجودها بحد ذاته أمر مطمئن . وتبين هذه الاتفاقيات الشعور بالمسؤولية المشتركة الذي يسود المجتمع الدولي . ويحدونا الأمل أن يهتدي بنفس الروح الفريق العامل الذي عينته الوكالة لدراسة كل جوانب المسؤولية الناجمة عن الضرر النووي . وتؤيد فنلندا بقوة هذه الجهود وتشترك بنشاط في أعمال هذا الفريق .

أود أن أتطرّق الآن إلى مجال هام آخر من أنشطة الوكالة : المساعدة التقنية والتعاون . ويبدو أن أعمال الوكالة لتبسيط هذه الأنشطة من خلال إدراج فترات أطول للتخطيط وطرق تقييم جديدة ، وتحسين تناول البيانات ، أدت إلى زيادة الفعالية في تنفيذ البرامج . ونعتقد أن استعداد الدول الأعضاء لدعم المساعدة التقنية والتعاون من خلال المساهمات الطوعية يبين التقدير الذي تشعر به تلك الدول لكفاءة الوكالة في إدارة هذا القطاع . وينبغي المحافظة على قوة الدفع وإيلاء الاهتمام المستمر لإمكانيات زيادة تطوير طرق تنفيذ المشروع .

واسمحوا لي أن أختم كلمتي بتهنئة السيد هانز بليكس وجميع العاملين معه على هذه السنة الموفقة في خدمة المجتمع الدولي . وحكومة فنلندا تقدر ما أنجزوه من أعمال وستستمر في دعمها للوكالة في جميع أنشطتها .

السيد كيرش (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسعدني أن أعبر عن تقدير وفدي للتقرير الذي قدمته الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى الجمعية . وقد أيدت كندا الوكالة دائما ، وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتأكيد هذا التأييد . فالوكالة تقوم بعدة أدوار هامة . فهي ، أولا ، تكفل عن طريق نظام الضمانات تطبيق النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية ، كما أن لديها الولاية بحكم نص نظامها الأساسي على أن تعمل على ،

"تعجيل وتوسيع مساهمة الطاقة الذرية في السلام والصحة والازدهار في العالم أجمع" . (المادة الثانية)

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم بتهنئة وفدي الحارة للسيد هانز بليكس المدير العام للوكالة بمناسبة إعادة تعيينه لمدة أخرى . فلا جدال في كفاءته القيادية والتزامه . ونحن نرجو له كل النجاح والتوفيق في الفترة القادمة . وقد نهضت الوكالة تحت رئاسته بانجازات خدمت قضيتنا المشتركة بكفاءة لم يسبق لها مثل .

ويرحب وفدي بالاهتمام الذي يوجهه السيد بليكس لقضايا البيئة في الملاحظات الممتازة التي أبداها في وقت سابق اليوم . كما يشعر وفدي بالارتياح للتقرير الذي قدمه إلى الجمعية العامة عن مساهمة الوكالة في تحقيق التنمية القابلة للاستمرار . وقد كانت تلك هي استجابة الوكالة لتقرير اللجنة الدولية المعنية بالبيئة والتنمية . ونلاحظ أيضا في هذا الصدد ، مع الارتياح ، أن الوكالة تساهم مساهمة كاملة في برنامج البيئة المتوسط الأجل الذي يطبق على مستوى منظومة الأمم المتحدة بأكملها . كما تساهم الوكالة في برامج هيئات الأمم المتحدة الأخرى بما في ذلك دراسة نموذج انتقال الظواهر في الغلاف الجوي التي تقوم بها المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، وكذلك تحليل عوامل التلوث البحري الذي يجريه برنامج الأمم المتحدة للبيئة .

وتود كندا أن تعرب عن ارتياحها لما ورد في بيان القمة الاقتصادية التي عقدت في باريس من اعتراف بأن للطاقة النووية دورا هاما في الحد من غازات الاحتباس الحراري . وقد أشار المدير العام للوكالة في ملاحظاته إلى المؤتمر العالمي للطاقة الذي عقد في مونتريال في أيلول/سبتمبر من هذا العام . وقد خلص ذلك المؤتمر إلى أنه مادام الطلب على الكهرباء مستمرا في الزيادة في البلدان الصناعية ، فإن النظر سيزداد إلى الطاقة النووية باعتبارها أداة لا غنى عنها لانتاج الكهرباء بطريقة اقتصادية وآمنة . كما اعترف المؤتمر العالمي للطاقة بالحاجة الماسة لمواجهة قضية تقبل الرأي العام للطاقة النووية . وكندا ترحب بما تلقاه هذه المسألة من اهتمام متزايد من جانب بلدان كثيرة في مختلف أنحاء الأرض ، وكذلك من جانب الوكالة نفسها ، ونحن سنواصل العمل الوثيق من جانبنا ، مع الوكالة في هذا المجال .

لقد أبرز السيد بليكس في ملاحظاته أهمية وجود موقع محوري في منظومة الأمم المتحدة للنظر في مسائل الطاقة . وتعتقد كندا أنه بمجرد تحديد ذلك الموقع يجب أن يكون في مقدمة أولوياته اجراء تقييم مقارن لموارد الطاقة من حيث تكاليفها وفعاليتها وآثارها البيئية . وحتى تكون لهذا التقييم مصداقيته ، يجب ألا يقوم به جهاز مرتبط بالفعل ارتباطا وثيقا بهذا الشكل أو ذاك من أشكال الطاقة التي سيجري تقييمها .

ويعتقد وفدي أن الفريق العامل الفني المكلف بوضع مدونة سلوك للمعاملات الدولية التي تنطوي على تناول نفايات نووية قد أثبت أنه محفل ايجابي للمناقشة المضمونية . وكندا تساهم في عمل هذا الفريق عن طريق مشاركة السيد دافيد سميث الذي عين رئيسا للفريق بمناسبة عقد أول اجتماع له . ونحن نثني على الجهود التي بذلها الفريق لوضع مدونة بالمبادئ التي تحكم إدارة النفايات المشعة وتخزينها لمدد طويلة أو التخلص منها أو التحكم فيها ، ونؤيد الهدف الذي حدده للانتهاء من عمله في وقت عقد المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ . وترى كندا أن عمل الفريق العامل هو أفضل وسيلة تستطيع بها الجمعية العامة أن تسهم في

منع المشاكل التي قد تنشأ نتيجة للمعاملات الدولية التي تنطوي على تناول نفايات نووية .

ومن الأنشطة الهامة الأخرى للوكالة الدولية للطاقة الذرية ما تقوم به في الوقت الحالي من دراسة للمسألة المعقدة المتعلقة بالمسؤولية عن الأضرار النووية التي تترتب على وقوع حوادث نووية تنشأ عنها أضرار في أكثر من بلد واحد . وسوف تشارك كندا بدور ايجابي في نظر الوكالة في هذه المسألة الصعبة بغية ضمان أن يحصل ضحايا الحوادث النووية التي تتخطى أثارها الحدود الوطنية على تعويض مناسب ، سواء كانوا من الأفراد أو الحكومات .

يشتغل الآن كثير من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بالتحضير للمؤتمر الاستعراضي الرابع للأطراف في المعاهدة في جنيف في العام القادم . وفي الشهر الماضي انتهت اللجنة التحضيرية الثانية من جدول أعمالها الذي تضمن مناقشة ثلاثة أبحاث ممتازة قدمتها الوكالة . ومادام التحضير للمؤتمر الاستعراضي الرابع جاريا يكون من المهم ألا ننسى الارتباط الوثيق بين معاهدة عدم الانتشار وعمل الوكالة ولاسيما في مجالي الضمانات والمساعدة الفنية . وعند مراجعة التقرير السنوي للوكالة عن عام ١٩٨٨ ، كان من دواعي اغتباط كندا أن تلاحظ أن الوكالة لم تكتشف أي تحويل لكميات لها أهميتها من المواد النووية المشمولة بالضمانات لاستخدامها في غير الأنشطة السلمية ، كما كانت الحال في السنوات السابقة .

يسر وفدي أن يعرب عن موافقته على التقرير السنوي للوكالة عن عام ١٩٨٨ ، ويأمل أن تشارك جميع الوفود الحاضرة في اعتماد مشروع القرار المعروض علينا الآن بتوافق الآراء .

السيد هاسمي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبدأ بالتعبير عن تقدير وفد بلادي للدكتور هانز بليكس ، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على تقديمه الشامل للتقرير السنوي للوكالة لعام ١٩٨٨ . والتقرير يشهد على الدور الهام الذي تضطلع به الوكالة منذ قيامها في مجال النهوض بالاستعمالات السلمية للطاقة النووية ومنع الانتشار النووي .

ونود أن ننتهز هذه الفرصة لكي نهنئ الدكتور بليكس على إعادة تعيينه لولاية جديدة . فهذا التعيين الجديد دليل واضح على الثقة المستمرة التي توليه إياها الدول الأعضاء في ادارته للوكالة .

تعير ماليزيا اهتماما كبيرا لأعمال برنامج الوكالة في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية . فنحن على اقتناع بأن العلوم والتكنولوجيا النووية يمكنها أن تساعد على التخفيف من العديد من المشاكل التي تواجهها البلدان النامية ، لاسيما في مجالات الغذاء والزراعة والصحة البشرية .

إن التقنيات النووية تستعمل للبحث في التغيرات البيئية والايكولوجية ، وتقييم الملوثات الناجمة عن احتراق الفحم والعمليات الصناعية ، ودراسة التلوث البحري ، وبحث مصير بقايا المبيدات ، وزيادة فائدة استخدام الأسمدة النيتروجينية . هذه بعض أمثلة فقط على مساهمة العلوم والتكنولوجيا الذرية في حماية البيئة . ونلاحظ بعين الرضا أن ١٧ في المائة من الميزانية العادية للوكالة تصرف على أنشطة متعلقة بالبيئة ، كما أن ٨٧ في المائة من مشاريع الوكالة للتعاون التقني في مجال الطاقة النووية والسلامة يمكن تصنيفها باعتبارها بيئية .

وماليزيا تشعر بالتشجيع نتيجة لهذا الاتجاه وهي ممتنة للوكالة لتقديمها المساعدة إلى البلدان النامية ، بما فيها ماليزيا ، في تطبيق هذه التقنيات بغية حل بعض المشاكل البيئية . إلا أنه ، ينبغي أن نبذل جهدا أكبر في هذا المجال ، ونناشد البلدان المتقدمة الاضطلاع بمسؤولياتها لحل هذه المشكلة العالمية ، وذلك بزيادة دعمها المالي للاسراع في نقل هذه التكنولوجيا إلى البلدان النامية .

ما من شك في أن التكنولوجيا النووية قد قامت بدور حيوي في التنمية الاقتصادية والمجتمعية ، ولا يمكن أن نترك هذا الموقع ونعود القهقري . إلا أن ، الشك وحتى المعارضة التلقائية مازالت تحيط باستعمال الطاقة النووية لتوليد الطاقة أو لحفظ الطعام . والمعارضة التي كهذه ناشئة إما عن نقص في المعلومات عن الفوائد النسبية للطاقة النووية أو عن قلق حقيقي تجاه النتائج السلبية على الصحة العامة ، وانتشار المواد النووية .

ولدى تناول هذه المسألة الخاصة بالتقبل الجماهيري ينبغي أن تكون هناك استراتيجية اعلامية فعالة ، بالاضافة إلى مزيد من الجهود من جانب المجتمع الدولي لتحقيق أعلى مستويات السلامة النووية . وفي هذا الصدد ، ينبغي الحصول على موافقة مبكرة من قِبل كل أعضاء المجتمع الدولي على المعايير العامة للسلامة النووية والتوصل إلى اتفاق مبكر بشأن نظام شامل للمسؤولية القانونية في حالة وقوع ضرر نووي ، بما في ذلك المسؤولية القانونية المدنية والحكومية .

وفي حين تشعر ماليزيا بالرضى للتقدم الذي حققه الفريق العامل الذي أنشئ لدراسة جميع جوانب المسؤولية القانونية الناجمة عن الضرر النووي ، نأسف لاتجاه بعض البلدان للتقليل من الجهود المبذولة لتدارس المسائل المتعلقة بالمسؤولية القانونية للدولة . ونناشد جميع المعنيين بأن يبدوا الارادة السياسية من أجل تعاون معزز ومتعدد الأطراف بغية صياغة نظام دولي شامل لتحديد المسؤولية القانونية يتضمن تأكيدا متساويا على المسؤولية القانونية المدنية والحكومية .

وفي تناول موضوع تقبل الجمهور ، علينا ألا يفوتنا أيضا ميدان آخر مهم يثير قلقا متزايدا لدى المجتمع الدولي - هو القاء الفضلات الصناعية السامة دون تمييز ، بما فيها النفايات النووية . وفي هذا السياق ، أود أن أذكر أن هذه المشكلة ومشكلة تردي البيئة عموما قد تناولهما مؤتمر رؤساء حكومات دول الكومنولث الذي عقد في كوالالمبور والذي اختتم أعماله مؤخرا ، وأن المؤتمر قام باعتماد اعلان خاص بشأن البيئة ، سمي بإعلان لانغ كاوي ، دعا فيه ، بين جملة أمور إلى :

"تعزيز التدابير الدولية لضمان التحكم والاطراح السليم للنفايات الخطرة والتقليل من تحركات عبر الحدود وخاصة منع اطراح النفايات في البلدان النامية" .

وهناك تدبير مهم آخر للحصول على ثقة الجمهور في الطاقة النووية هو تعزيز نظام عدم الانتشار . وفي هذا الصدد ، فإن برنامج ضمانات الوكالة عامل مهم يساهم في عدم انتشار الأسلحة النووية . ومع ذلك ، فإن ما يفت من عزيمتنا أن أكثر من ثلث البلدان الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، بما فيها عدة بلدان لديها برامج نووية نشطة ، ما برحت غير مرتبطة باتفاقات ضمانات مع الوكالة . وهذا موقف غير مقبول ويتناقض والجهود الرامية لخلق ثقة جماهيرية أكبر في الاستعمالات السلمية للطاقة النووية . لذلك فإننا نحث هذه الدول على إبرام اتفاقات الضمانات دون تلكؤ . وهذا أمر وثيق الصلة بالموضوع على وجه الخصوص ونحن نُعد للمؤتمر الاستعراضي الرابع لأطراف معاهدة منع عدم الانتشار . إن ماليزيا تعتقد أن إبرام اتفاقات الضمانات هذه من جانب الدول أطراف المعاهدة أمر حيوي إن أردنا تعزيز وإدامة صلاحية المعاهدة .

إن مستقبل الطاقة النووية يعتمد إلى حد كبير على كيفية استجابتنا للأسئلة التي تشغل الآن بال الرأي العام . ومن خلال الجهود المتضافرة والارادة السياسية للمجتمع الدولي في تناول هذه المسائل ذات الاهتمام العام نستطيع ضمان المساهمة المستمرة للطاقة النووية في تحقيق المنفعة الانسانية .

السيد واطسن (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن الولايات المتحدة يسرها مرة أخرى أن تضم صوتها للثناء على المدير العام للتقرير السنوي الرائع الذي أعده ، ويغطي أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية خلال عام ١٩٨٨ . ويسرنا أيضا أن نتقدم بتهانينا بوجه خاص إلى المدير العام على تعيينه مؤخرا وللمرة الثالثة لولاية مدتها أربعة أعوام على رأس الوكالة الدولية . فتحت توجيهه القدير قطعت الوكالة شوطا ثابتا في النهوض بالاستخدام

السلمي للطاقة الذرية ، بينما تحاول بنجاح منع تحويل المواد والتكنولوجيا النووية المدنية لأي غرض من الأغراض العسكرية ، ويوضح التقرير السنوي لعام ١٩٨٨ بجلاء الاستمرارية ، وثبات الهدف والفعالية البرنامجية التي ميزت الوكالة في ظل إدارة المدير العام خلال الأعوام الثمانية التي انقضت ، ونحن على ثقة من أنها سوف تطبع أيضا السنوات الأربع القادمة في ظل توجيهه وارشاداته . إن الولايات المتحدة ، من ناحيتها ، تتعهد بالحفاظ على دعمها الثابت للوكالة ، وأن تسعى لتعزيز دورها في العالم ونحن نتطلع إلى تحديات العقد القادم .

إن التقرير السنوي لعام ١٩٨٨ ، كما ووفق عليه مؤخرا في المؤتمر العام للوكالة ، يشير إلى نمو متواضع لكنه مستمر في استخدام الطاقة النووية ، وزيادة ١٠ في المائة في المساعدة الفنية للدول الأعضاء وكذلك توسع أكبر في تطبيق ضمانات الوكالة لمنع التحويل لأغراض الاستخدام غير السلمي . وبالطبع ، فالمهم أن الوكالة في وضع يسمح لها بأن تؤكد ، مرة أخرى ، أن تحويلات كهذه لم تحدث . وعن طريق توفير الضمانات بعدم التحويل تؤدي الوكالة دورها الرئيسي في المساعدة على صيانة السلم والأمن العالميين ، عاملة بذلك على أن تكون من أهم الحواجز المؤسسية لمنع انتشار الأسلحة النووية . وينبغي أن يظل ذلك الأولوية الأولى للوكالة ، وأن يحظى بالالتزام والدعم الصارمين من جانب جميع أعضاء المجتمع الدولي .

ترحب الولايات المتحدة بذكر التقرير إبرام اتفاقية بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية والصين ، وتنفيذ عرض الصين الطوعي وضع منشآتها النووية السلمية تحت نظام الضمانات . ونحن نتطلع الى إبرام عاجل لاتفاقات ضمانات الوكالة مع جميع الأطراف في معاهدة عدم الانتشار ، لاسيما تلك الأطراف التي لديها برامج نووية وطنية نشطة .

إن نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية أساس التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية ، إذ لا يمكن الاستفادة من الإمكانيات الهائلة للذرة في الأغراض السلمية استفادة كاملة بدون توافر ضمانات يمكن التحقق منها عن طريقها من عدم استخدام الذرة في أغراض عدائية . ويأتي في المرتبة الثانية بعد هذا المطلب الأساسي وهو ضمان عدم التحويل . فنحن بحاجة الى ضمان السلامة والموثوقية والقبول البيئي للأنشطة التي تنطوي على استخدام الطاقة النووية . وقد أدى وقوع أحداث محددة في الأعوام القليلة الماضية ، والاهتمام العام المتزايد بنظام كوكبنا الايكولوجي ، الى استرعاء اهتمامنا الى هذه القضية أكثر من أي وقت مضى .

إن السلامة مسؤولية وطنية في المقام الأول ، إلا أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية توفر خدمات قيمة للغاية من خلال تقديم المشورة وتيسير تطوير برامج السلامة والسياسات الوطنية في ظل الرقابة السيادية للدول الأعضاء . ويسرنا أن نلاحظ أن الوكالة قامت في عام ١٩٨٨ ، في معرض الوفاء بالولاية التي أنيطت بها ، باستعراض البنى الأساسية الوطنية للحماية من الإشعاع في ١٢ بلدا ، وأنها استعرضت عمليات السلامة في محطات القوى في ستة بلدان ، كما قامت بزيارة خمسة بلدان لتقييم معايير السلامة في مفاعلاتها المخصصة للأبحاث .

ومن الجهود المتصلة بالسلامة ذات الأهمية الخاصة استمرار التعاون مع منظمة الأرصاد الجوية بشأن استخدام نظام الاتصالات العالمي للإخطار بموجب الاتفاقيات الجديدة لتقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي . والولايات المتحدة تحث جميع الدول الأعضاء على الالتزام بهذه الاتفاقيات ، وتشجّع جميع الدول

الأطراف في هذه الاتفاقيات على تحديد مراكز اتصالها الوطنية ، واستكمال أية إجراءات أخرى ضرورية لضمان الاستجابة المناسبة في حالات الطوارئ النووية .

وتؤيد الولايات المتحدة أيضا ، بقوة ، خطط الوكالة الدولية للطاقة الذرية لاستكمال توصياتها بشأن الحماية الفعلية للمواد النووية ، استنادا الى المداولات التي شملت الأمانة والدول الأعضاء المعنية . وستعكس هذه الخطوط الإرشادية الجديدة آخر التطورات وأوجه التقدم ذات الصلة في هذا المجال ، وبهذا تضمن استمرار حصول الدول الأعضاء في الوكالة على أفضل مشورة متاحة بشأن هذا الموضوع .

ومن الأمور الهامة أيضا جهود الوكالة الجارية لتحديد الثغرات في التغطية واقتراح تدابير أخرى للاعتماد من شأنها أن تعمل على تحديد المسؤولية عن الأضرار النووية تحديدا مناسبا ، وذلك استنادا للأسس التي حددها البروتوكول المشترك المعني بالمسؤولية النووية ، الذي اعتمد منذ عام تقريبا الشهر الماضي . والولايات المتحدة تؤيد وضع نظام كامل للمسؤولية المدنية قبل محاولة تطبيق نُهج أخرى بشأن المسؤولية لم يتبين بوضوح بعد مدى الحاجة إليها أو الرغبة فيها .

تظل مسألة التصرف السليم في النواتج الثانوية للأنشطة النووية من مسائل السلامة النووية الرئيسية المثيرة للقلق . ومن جهود الوكالة العديدة التي تثير الاهتمام في مجال السعي لإيجاد طرق أكثر سلامة وأسلم بيئيا للتخلص من النفايات المشعة ، العمل الجاري الآن لوضع مدونة لنقل النفايات دوليا .

يسر الولايات المتحدة أن ترى استمرار نمو برامج التعاون التقني والمساعدة التي ترعاها الوكالة . وقد ازداد إجمالي موارد هذه الأنشطة في عام ١٩٨٨ بحوالي ١٠ في المائة عما كان عليه في العام الماضي ، ويعود ذلك - الى حد كبير - للمرونة التي توفرها التبرعات ، في حين أن الميزانية العامة التي تعتمد على الأنصبة المقررة حافظت على مبدأ عدم تحقيق أي زيادة حقيقية . وبالنسبة لمعظم أعضاء الوكالة ، ربما تكون تطبيقات التقنيات النووية في مجال الطب والزراعة والبيئة والمجالات المتصلة بها ، أكثر المجالات المثيرة لاهتمامها المباشر في مجال الاستفادة

من التطبيقات السلمية للذرة المتاحة لشعوبها . وبرامج التعاون التقني التي ترعاها الوكالة تتيح تحقيق كل هذا ، بالدعم الذي لا يستغنى عنه الذي توفده التبرعات للمساعدة التقنية .

يبدو أن من المناسب أن أختتم كلامي باستطلاع في تقرير الوكالة لعام ١٩٨٩ ، الذي لم يكتب بعد . فالحساسية المفرطة لأثر محطات توليد الطاقة الكهربائية المدارة بالوقود الاحفوري على الجو يجدد الاهتمام العالمي ، الذي طال سباته ، بإمكانيات محطات القوى النووية . وليس من قبيل الجرأة المفرطة التنبؤ بأن تقرير السنة القادمة سيكرّس بعض الاهتمام لاحتمال الحد من انبعاث غازات الدفيئة بزيادة استخدام القوى النووية . وفي الواقع ، اشتملت الدورة الاخيرة للمؤتمر العام للوكالة على مناقشة تقنية مطولة حول تكنولوجيا المفاعلات الجديدة والمحسنة التي قد تجعل من هذا أمرا ممكنا . واختتمت المناقشات بملاحظة أن مستقبل تكنولوجيا القوى النووية ، وإن كان مشرقا ، فإنه لن يتحقق ما لم تتحقق إمكانيات جيدة مماثلة لتقبلها جماهيريا وتتحقق الثقة في هذه التحسينات والتطورات المبشرة بالخير . ويتعين ضمان أمن الضمانات والسلامة في أوسع معانيها ؛ والعالم يتطلع الى حد بعيد الى الوكالة الدولية لأداء هذه المهام . ونحن نعلم أن الوكالة ستواصل التدليل على أنها على مستوى هذه المهام .

السيد ماكاريفيتش (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : تنظر جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية بإعجاب الى الدور الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعميق التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية ، كافلة التطوير الآمن للطاقة النووية والحيلولة دون انتشار الأسلحة النووية . ويقدم التقرير الذي عرضه السيد بليكس ، المدير العام ، تفاصيل عديدة عن شتى المهام التي أنجزتها الوكالة ، مما يدلل بوضوح على الإمكانيات الهائلة والمنافع الجامة المستقاة من التعاون الدولي السلمي في تطوير العلم والتكنولوجيا لأغراض إبداعية . ونود أن نشكر السيد بليكس على عرضه الواضح للتقرير .

واليوم ، تنهض الوكالة بمهامها في وقت يتسم بتغير إيجابي في الحالة الدولية . فلأول مرة في التاريخ تجري عملية حقيقية لتخفيض الأسلحة النووية . ومن شأن كل هذا أن يعزز الضمانات السياسية والمادية بأن تستخدم طاقة الذرة استخداما مقصورا على الأغراض السلمية خدمة لمصلحة التنمية .

إلا أن المجتمع الدولي ليس لديه ، في الوقت ذاته ، ما يدعوه الى الرضا عن الذات . فالتهديد النووي جرى درءه للتو ، لكنه لم يزل بعد .

والمهمة التي تقوم بها الوكالة في مجال تعزيز نظام عدم الانتشار تتعاظم باستمرار . والدور الذي تقوم به الوكالة يوفر ويطبق نظام ضمانات يعترف به الجميع ، لأن هذا النظام يكفل بصورة فعالة وموثوق بها ألا تستخدم المواد النووية لإنتاج الأسلحة النووية . وتمثل الوكالة نموذجا لتوفير نظام لتدابير تفتيش لرصد الامتثال للاتفاقات التي تعقد في المستقبل في ميدان القضاء على الأسلحة النووية ، كالاتفاق بشأن وقف وحظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض عسكرية ، الذي اقترحه الاتحاد السوفياتي على الدول الحائزة للأسلحة النووية .

أدّت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية دورا رئيسيا في تعزيز نظام عدم الانتشار . وصون وتعزيز هذا النظام وجعله نظاما عالميا شروط هامة مسبقة لعملية متوازنة لنزع السلاح النووي وتوسيع نطاقها لتشمل مزيدا من الأسلحة . وقد جرى التشديد على هذه المسألة بشكل خاص في حلقة كييف الدراسية ، التي عقدت تحت رعاية الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ، حول التدابير المتعددة الأطراف الكفيلة بتعزيز الثقة ومنع نشوب الحرب .

ونحن على ثقة من أنه سيكون للمؤتمر الاستعراضي الرابع ، الذي سيعقد في العام القادم ، أثر موات على عملية حل مسائل نزع السلاح النووي ذات الأولوية ، وأنه سيساعد على توسيع التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية .

وإننا نراقب باهتمام كبير عمل الوكالة في توفير الضمانات لاستخدام المواد النووية . وترتبط هذه الضمانات ارتباطا وثيقا بتعزيز نظام عدم الانتشار وتهيئة جو

(السيد ماكاريفيتش ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

من الثقة في العلاقات بين الدول . وكما يتضح من التقرير ، جرى توسيع أعمال الرصد التي تقوم بها الوكالة . ويجري تحسين نظام الضمانات باستمرار ، ويجري التأكد بفعالية وموثوقية من أن المواد النووية لا تحول من الاستخدامات السلمية الى إمكانية انتاج الأسلحة النووية . وبالإضافة الى الضمانات الفعالة لعدم انتشار الأسلحة النووية ، فإن استمرار تشكيل آلية دولية للتطوير والاستخدام الآمن للطاقة النووية يسهم إسهاما هاما في الأمن العالمي .

في إمكان البشرية أن تستمتع بمزايا الطاقة النووية ، إذا كانت محطات توليد الطاقة الذرية مأمونة قدر الإمكان . ونحن ندعم جهود الوكالة للامتثال لأحكام اتفاقية فيينا الخاصة بالإنذار المبكر لحادث نووي ، والمساعدة في حالة الحادث النووي ، أو حالة الطارئ الإشعاعي ، والتي دخلت حيز النفاذ نظرا لعملية التصديق النشطة . وإذا ما ازداد عدد الأطراف في هذا الصك الهام ازدادت ثقة المجتمع الدولي فيما يتعلق بإمكان التغلب على الخطر المحتمل للحوادث النووية .

ويتطلب أي نهج شامل لمسائل الأمن الدولي في الميدان النووي وضع نظام للمعايير يعوَّل عليه للحيلولة دون أي شكل من أشكال الإرهاب النووي ، والهجمات على المرافق النووية ، ونحن نؤيد أيضا الحل العاجل ، داخل فريق العمل المفتوح العضوية هنا ، لما تبقى من المسائل المتعلقة بالمسؤولية المدنية ومسؤولية الدولة عن الأضرار النووية . وفي جميع هذه الميادين ، يتحتم أن تلعب الوكالة دورا فعالا للغاية . ومن الواضح أن إمكانية الاعتماد على الطاقة النووية وسلامتها تظل المسألة الرئيسية التي ستقرر مستقبل هذا القطاع . ومن وجهة النظر هذه ، استُعرض برنامج تطوير الطاقة النووية في جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وأُدخلت تغييرات كيفية وكمية على ضوء حادث تشيرنوبل .

نحن الآن ، نولي قدرا كبيرا من التفكير للجوانب الاقتصادية والايكولوجية والاجتماعية لبناء المحطات النووية في بلادنا . ولذلك ، تقرر عدم إعادة بناء المفاعلين ٥ ، و ٦ ، وكذلك المرحلة الثانية في محطة تشرنوبل . وتوقف العمل في محطة شيغرين ، ومحطة أوديسَّا ، ومحكة خاركوف . ونحن نفكر تفكيرا جادا في مسألة بناء محطة القرم حيث لا تفي المواقع المختارة بمعايير السلامة ، وليست مقبولة لدى الرأي العام في جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية .

وقد وضعت حكومة جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية مشروع برنامج تتولاه الدولة يتعلق بإزالة آثار حادث تشيرنوبل خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٥ . ويتضمن البرنامج تدابير إضافية خاصة بالصحة العامة ، لتحسين الرفاهية المادية والاجتماعية

للسكان الذين يقطنون المنطقة التي عانت من التلوث الإشعاعي . وتشمل هذه التدابير إعادة توطين المدنيين ، وبناء المنازل ، والمرافق العامة ، والمدارس ، وما إلى ذلك . كما اتُخذت ، أيضا ، خطوات هامة لتحسين الأمان في المحطات العاملة بزيادة فعالية أنظمة الوقاية من الحوادث ، كما اتُخذت خطوات تقنية أخرى .

هناك حاجة متنامية لتدريب العاملين في المحطات النووية ، ونجري حاليا تحليل كل حالات الخروج على أنظمة العمل الاعتيادية في المحطات ، وتتخذ الخطوات ، في كل حالة ، لتجنب تكرار الحوادث . ومنذ حادث تشيرنوبل لم تلاحظ أية حالة مخالفة خطيرة في العمل في مفاعلاتنا النووية يمكن أن تسبب حادثا .

إننا نؤيد تنفيذ برنامج أفرقة استعراض السلامة التشغيلية ، ونثني على تلك الأفرقة لنوعية الخدمات التي تقوم بها . وفي كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي استضفنا في محطة روفنو بعثة لبرنامج أفرقة استعراض السلامة التشغيلية . وخلصت البعثة إلى أن الوضع الايكولوجي في المصنع على المستوى المطلوب ، وقدمت عددا من التوصيات المفيدة . ويعتبر العمل الذي تقوم به الوكالة في مجال نقل الخبرات والمعارف والتكنولوجيا ، وكذلك المعدات بمقتضى برنامج المساعدة التقنية ، في البلدان النامية أساسا ، وسيلة رئيسية لتشجيع الاستخدام العريض للطاقة النووية في الأغراض السلمية على نطاق دولي . ونحن نؤيد الخطط الرامية إلى زيادة تطوير هذا العمل من خلال صندوق التبرعات الطوعية للمساعدة والتعاون التقنيين . وهو صندوق تقدم له جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تبرعات منتظمة . وقد بلغ تبرعنا الطوعي للصندوق لعام ١٩٩٠ بالعملة المحلية ما يعادل ٠٠٠ ٥٦٤ دولار . وعمل الوكالة مستمر في نجاح في مجالات أخرى ؛ منها دورة الوقود النووي ، والتحكم الإشعاعي ، وجمع المعلومات العلمية ونشرها ، واستخدام المناهج النووية في مختلف قطاعات الاقتصاد .

والمجال الأخير الذي أشرت إليه ذو أولوية بالنسبة لكثير من البلدان النامية نظرا لأن الاستخدام العريض لمصادر الإشعاع المحدِث للتأيُّن المتبادل ، في الزراعة ، والطب ، والقوى المائية وغيرها هو عامل حقيقي في تنميتها . كما يستحق دعمنا

الكامل اهتمام الوكالة المتزايد بمسائل المقارنة بين الطاقة النووية وغيرها من أنواع الطاقة من وجهة نظر تأثيرها على البيئة ، ونشر المعلومات بين الناس والمتعلقة بالمزايا الايكولوجية للطاقة النووية طالما استخدمت استخداما مأمونا . ويمكن أن يزداد دور الوكالة في حسم المشاكل المتعلقة بالتقبُّل الاجتماعي للطاقة النووية ، واتجاهات الرأي العام بصدد استخدام الطاقة النووية . فالوكالة تملك الخبرة اللازمة ، والإمكانيات التحليلية والإعلامية والثقافية الكبيرة للقيام بهذه المهمة .

ومادمنا قد تناولنا مسألة دور الوكالة التنسيقي في تنفيذ عدد من برامج البحوث ، نود أن نسترعي الانتباه إلى الاقتراح الذي قدمه بلدي مؤخرا ، والذي استقبل استقبالا إيجابيا من عدد من الدول أعضاء الوكالة ، وهو متعلق بإمكان إنشاء مركز دولي للبحوث في موقع محطة تشيرنوبل لدراسة سلسلة عريضة من المسائل المتصلة بالطاقة الكهربائية ، وحوادث المحطات ، وإزالة الآثار المترتبة على تلك الحوادث . فعلى سبيل المثال ، يمكن للمركز إجراء دراسات على أساس ثنائي ، والاضطلاع ببرامج تنسيقية خاصة يشترك فيها اخصائيون من مختلف البلدان . كما يمكن أن تقوم الوكالة أيضا بدور في إنشاء المركز وتعمل كمنسِّق بين مختلف الدراسات .

وختاما ، أود أن أضمَّ صوتي إلى الوفود الأخرى في إعلان استحساننا للتقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ١٩٨٨ . ونؤيد بالكامل مشروع القرار الخاص بهذه المسألة ، الذي عرضته اليابان . ونعتقد أن نجاح عمل الوكالة مرتبط ارتباطا مباشرا ، بالأنشطة الفعالة التي يقوم بها السيد هانز بليكس ، مديرها العام . ونحن مرتاحون تماما لعمله ، وسعدنا لإعادة تعيينه لفترة جديدة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ستبتُّ الجمعية الآن في مشروع القرار A/44/L.18 ، هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار ؟

اعتُمد مشروع القرار A/44/L.18 (القرار ٤٤/١٣) .

هل لي أن أذكّر الأعضاء أنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ سيقتصر تعليل التصويت على عشرة دقائق ، على أن تقدمه الوفود من مقاعدهم .

السيد كوستا فيلهو (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تنضم البرازيل إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار A/44/L.18 على أن يكون مفهوما أن هذا العمل لا يعدل المواقف التي اتُخذت في الهيئات ذات الصلة ، أو يصدر حكما مسبقا عليها .

السيد جاكوب (إسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لا يود وفدي أن يخرج على توافق الآراء بشأن مشروع القرار A/44/L.18 ، إلاّ أنه لو كان قد أجري تصويت على مشروع القرار فقرة فقرة ، لصوّت وفدي ضد الفقرة الأخيرة من الديباجة .

تنظيم العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أُعلمت أن اللجنة الخامسة لم تنته من استعراضها للآثار التي ستترتب على الميزانية البرنامجية نتيجة لمشروع القرار A/44/L.17 بشأن البند ٣٢ من جدول الأعمال ، "الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين" . ولذلك ، سيكون من الضروري إتاحة وقت أطول للجنة للانتهاء من هذا الاستعراض . وعلى ضوء ذلك الوضع يجب إرجاء نظر هذا البند في الجلسة العامة إلى موعد لاحق سيعلن عنه في اليومية .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٠